مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٢

موقف الحكومة العراقية من قضايا سكان ضفتي شط العرب
(١٩٢٥-١٩٣٣)
(في ضوء وثائق البلاط الملكي غير المنشورة – دراسة وثائقية تحليلية)

ا.م.د حيدر غانم عبد الحسن
كلية اللغات / جامعة الكوفة

البريد الإلكتروني Email : hayder.abdhassan@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: رضا شاه ، عشائر شط العرب ، الجنسية الايرانية ، المحمرة ، رعايا الدولة العراقية.

كيفية اقتباس البحث

عبد الحسن ، حيدر غانم، موقف الحكومة العراقية من قضايا سكان ضفتي شط العرب (١٩٢٥-١٩٣٣) (في ضوء وثائق البلاط الملكي غير المنشورة – دراسة وثائقية تحليلية-) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Iraqi government's attitude on the issues of the residents of the two banks of the Shatt al-Arab (١٩٢٥-١٩٣٣) (An analytical documentary study based on unpublished royal court documents)

Assist. Pro. Dr. Haidar Ghanem Abdulhassan
Language Faculty\University of Kufa

Keywords : Reza Shah, Shatt al-Arab clans, Iranian nationality, Muhammarah, Nationals of the Iraqi state.

How To Cite This Article
Abdulhassan, Haidar Ghanem, The Iraqi government's attitude on the issues of the residents of the two banks of the Shatt al-Arab (١٩٢٥-١٩٣٣) (An analytical documentary study based on unpublished royal court documents), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The study aims to identify the most significant challenges faced by residents of the Shatt al-Arab, whether in Iraq or Iran, particularly (Al-Muhammarah), the center of the Arab component consisting of (the clans affiliated with the Emirate of Arabistan and the Iraqi nationals), the most important of which is "Naturalization with Iranian nationality", with taking care not to overlook additional issues concerning Iraqi nationals in the country, the most serious of which is the expulsion of individuals working in Iranian oil companies, their cancellation of nationality and passports, the confiscation of their property, and the annulment of their property rights.

This was followed by a follow-up on the Iraqi government's attitude on those incidents, emphasizing the constraints and difficulties it faced as a result of Reza Shah's government's lack of recognition, perhaps the significant of these is the exposure of the Iraqi diplomatic corps, as it is considered a haven for Iraqis in Iran, to acts of spy by the government of Reza Shah, with reference to its challenge of all these restrictions diplomatically and the initiation of opening channels of communication in order to address the effects of these measures against the Arab component, particularly the Iraqis.

The Iraqi government's attitude was supported by the British government, which was the only line of communication available to the Iraqi government resorted to in light of the insistence of the government of Reza Shah on not recognizing the legitimacy of the Iraqi state. An attempt by him to exploit those circumstances to realize his dreams of building a military dictatorship in the region, especially after he was deceived by his victory over the Emirate of Arabistan. It appears, and with great sadness, that the Iraqi government's and its diplomatic entities' posture in Iran regarding these difficulties was not at crisis level, even if there was a justification for that position. Unpublished documents were used to reach impartial conclusions that were not influenced by interests.

الخلاصة

يهدف البحث الى التعريف بأهم التحديات التي واجهها سكان شط العرب سواء كانوا في العراق أو في ايران لاسيما (المحمرة) مركز تواجد المكون العربي المؤلف من (العشائر التابعة لأمارة عربستان والرعايا العراقيين) وفي مقدمتها " **التجنس بالجنسية الإيرانية**" ، مع الحرص على عدم اغفال القضايا الأخرى لرعايا الدولة العراقية هناك ، واهمها طرد العاملين منهم في شركات النفط الايرانية ، وسحب الجنسية وجوازات السفر، ومصادرة ممتلكاتهم والغاء حقوقهم بالملكية .

رافق ذلك متابعة موقف الحكومة العراقية من تلك الحوادث وتسليط الضوء على القيود والمصاعب التي واجهتها في ظل عدم اعتراف حكومة رضا شاه بها ولعل اهمها تعرض الهيئات الدبلوماسية العراقية هناك ملاذ العراقيين في ايران الى اعمال تجسس من قبل حكومة رضا شاه مع الإشارة الى تحديها لجميع تلك القيود دبلوماسياً والشروع بفتح قنوات للتواصل لأجل معالجة آثار تلك الإجراءات بحق المكون العربي وفي مقدمتهم العراقيين.

حظي موقف الحكومة العراقية بدعم ومساندة الحكومة البريطانية قناة التواصل الوحيدة التي لجأت اليها الحكومة العراقية في ظل اصرار نظام رضا شاه على عدم الاعتراف بشرعية الدولة العراقية ، محاولة منه الى استغلال تلك الظروف لتحقيق احلامه في بناء دكتاتورية عسكرية في المنطقة لاسيما بعد ان اغراه انتصاره على امارة عربستان ، بيد ان وللأسف الشديد لم يكن موقف الحكومة العراقية وهيئاتها الدبلوماسية في ايران من تلك التحديات بمستوى الازمة وان وجد ما يسوغ لها ذلك الموقف ، اذ اكتفت الحكومة العراقية بتوجيه مذكرات الرفض والاستنكار وعكفت الهيئات الدبلوماسية العراقية هناك برصد معاناة العراقيين ، وقد تم معالجة جميع هذه القضايا بالاعتماد على الوثائق غير المنشورة بغية الوصول الى استنتاجات موضوعية بعيدة عن الاهواء والمصالح .

المقدمة

كثيرةٌ هي الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع العلاقات العراقية –الإيرانية ، بيد انها وعلى أهميتها العلمية الكبيرة اكتفت بدراسة مشاكل الحدود وترسيمها وبحث العلاقات السياسية ومشاريع الاحلاف العسكرية ، لتبقى جوانب مهمة في هذا الحقل من الدراسات التخصصية أرضاً خصبة للبحث ولم تحظَ بعد بنصيبها من الدراسة والتحليل وفي مقدمتها " **قضايا سكان ضفتي شط العرب** ".

أُعتمدَ هذا المصطلح عنواناً لبحثنا، استناداً للإشارة اليه في الكثير من الوثائق الرسمية ذات الصلة بالموضوع ، والأهم ان شط العرب المؤلف من ضفتين على الرغم من أصول ساكنيه الواحدةُ والروابط والصلات الوثيقة بينهم ،الا ان انتمائهم السياسي مختلف (**ففي الوقت الذي خضع فيه أبناء الضفة اليمنى للدولة العراقية بوصفهم مواطنين عراقيين ، كان سكان الضفة اليسرى ينعم الجزء الأكبر منهم باستقلال سياسي عن الدولتين العراقية والإيرانية حتى عام ١٩٢٥ وهو تاريخ القضاء على استقلالهم السياسي من حكومة رضا شاه ، الى جانب إخوانهم العراقيين هناك بوصفهم رعايا الدولة العراقية)** ، ويمثل هذا المكون جزء لا يتجزأ من المجتمع العراقي وامتداده الطبيعي ولابد من تسليط الضوء على الواقع الذي كان يعيشه أبان عهد رضا شاه الذي لم تقتصر إجراءاته التعسفية على ضفةٍ دون أخرى ، وكشف النقاب عن حجم التحديات التي واجهها هذا المكون بغض النظر عن الانتماء السياسي الذي يتلاشى أمام الانتماء الاجتماعي والاثني الواحد بل وحتى الاقتصادي ، لذلك وجدنا في العامل الجغرافي وللأسباب أعلاه مسوغاً لجمع هذه التركيبة الاجتماعية المؤلفة من فئاتٍ ثلاث(**المواطنين العراقيين، رعايا**

الدولة العراقية، العشائر العربية في المحمرة) في دراسةٍ واحدة ، لاسيما وان التحديات واحدة ومضمونها واحد ، فضلاً عن ان مثيرها واحد .

من هنا انبثقت فكرة اختيار هذا الموضوع لأجل الإجابة على تساؤلاتٍ عدة في مقدمتها هل كان لهذا المكون المتميز في اصوله وثقافته وعاداته عن المجتمع الإيراني اثراً أو دوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى السياسية في ايران ، أم لا ، وبفرض وجوده ، ما هو موقف رضا شاه منه في ظل مخططاته التوسعية ، وكيف عبر عن نفسه ، ولما كان معظم أبناء هذا المكون هم مواطنين عراقيين ، أو من أصولٍ عراقية في الضفة الأخرى هنا يطرح تساؤل آخر هل كان هنالك موقف للحكومة العراقية من قضاياهم وما طبيعة ذلك الموقف ان وجد ومن ثم تحليل أسبابه ، وهل اثمر في معالجة تلك القضايا ، جميع تلك التساؤلات وغيرها مثلت للباحث إشكالية سعى جاهداً التماس الإجابات الموضوعية لها .

مثلَ الاطار الزمني للبحث ١٩٢٥-١٩٣٣ أيضاً سبباً آخراً لاختيار الموضوع ، لأجل إيجاد إجابات وافية لمعرفة سبب صمت الوثائق العراقية عن شؤون وقضايا هذا المكون الاجتماعي قبل عام ١٩٢٥ وكذلك بعد عام ١٩٣٣ ، اذ جرى طويلاً البحث في ملفات الديوان الملكي التي تعرضت للعلاقات العراقية –الإيرانية خلال السنوات (١٩٢١-١٩٥٨) و لم نرصد أية معلومات عن سكان شط العرب بضفتيه ، الا تحديداً خلال السنوات (١٩٢٥-١٩٣٣) ، ولما كانت الدراسة تهدف الى متابعة قضايا هذا المكون حصراً وفي ضوء الوثائق غير المنشورة اتخذنا من عام ١٩٢٥ بدايةٍ للدراسة وعام ١٩٣٣ نهايةٍ لها .

عالج البحث الذي تألف من هذه المقدمة وخلاصة وضع فيها الباحث الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ، أهم التحديات التي واجهها سكان شط العرب سواء كانوا في العراق أو في ايران لاسيما **(المحمرة)** مركز تواجد المكون العربي المؤلف من **(العشائر التابعة لأمارة عربستان والرعايا العراقيين)** وفي مقدمتها " **التجنس بالجنسية الإيرانية**" ، مع الحرص على عدم اغفال قضايا رعايا الدولة العراقية هناك وجلهم من التجار وأصحاب الحرف وعمال الشركات النفطية في ايران ، مع متابعة ضمنية لموقف الحكومة العراقية من تلك الحوادث وتسليط الضوء على القيود والمصاعب التي واجهتها في ظل عدم اعتراف حكومة رضا شاه بها ، مع الإشارة الى تحديها لجميع تلك القيود دبلوماسياً والشروع بفتح قنوات للتواصل لأجل معالجة آثار تلك الإجراءات بحق المكون العربي وفي مقدمتهم العراقيين، ولما كان المكون في ظل المعطيات المشار اليها آنفاً واحد والتحديات واحدة جرى تقسيم المبحث زمنياً الى دورين، الأول الذي سبق

اعتراف حكومة رضا شاه بالدولة العراقية (١٩٢٥-١٩٢٩)، والثاني (١٩٢٩-١٩٣٣) وهو دو الاعتراف بالدولة العراقية وإقامة التمثيل السياسي معها، تم ذلك اعتماداً على المنهج التحليلي.

وحرص الباحث لأجل الوصول الى استنتاجات موضوعية بعيدة عن الاهواء والمصالح متابعة تلك القضايا بالاعتماد على الوثائق غير المنشورة بوصفها مستندات رسمية تضمنت في كثير من الأحيان انتقادات واتهامات بالتهاون في متابعة شؤون رعايا الدولة العراقية ، وبالتالي ستتكفل بتقديم معلومات تمكننا من الوصول الى الحقيقية التأريخية، اذ تم الاعتماد على اكثر من (١٠٠) وثيقة غير منشورة ، اكدت معظمها تذمر الحكومة العراقية من إجراءات رضا شاه وطلب الوساطة من الدوائر السياسية والدبلوماسية البريطانية لوضع حدٍ لها، مع تقارير الهيئات الدبلوماسية العراقية في ايران التي اكتفت في كثير من الأحيان باستعراض معاناة رعايا الدولة العراقية هناك ، والقيود التي فرضت على عملها ، فضلاً عن مساعي الحكومة العراقية لتجنب التصعيد وتخفيف معاناة هذه المكون الاجتماعي .

والله تعالى ولي التوفيق

الباحث

موقف الحكومة العراقية من إجراءات رضا شاه بحق ابناء ضفتي شط العرب ١٩٢٥-١٩٢٩

مثلَ عام ١٩٢٥ بدايةٍ لمعاناة أبناء ضفتي شط العرب من نظام رضا شاه[١] سواء كانوا في ايران (ستعتمد هذه التسمية طبقاً لما نطقت به الوثائق ذات الصلة بالموضوع) أو في العراق (المناطق الحدودية مع ايران)، بعد تمكنه في العشرين من نيسان ١٩٢٥ من القضاء على الوجود السياسي لإمارة عربستان[٢]، وإقدام الحكومة العراقية على إلغاء جميع امتيازات الرعايا الايرانيين في العراق في الثاني عشر من تموز ١٩٢٥ بموجب "**نظام تطبيق الاتفاقية العدلية لسنة ١٩٢٥**"[٣] الذي صرحت المادة الثانية منه على " **تطلق لفظة (الأجنبي) على رعايا الدول الاوربية والأمريكية التي كانت تستفيد من احكام الامتيازات في تركيا سابقا والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات بموجب اتفاق عليه قبل ٢٤ اذار ١٩٢٣، وعلى رعايا الدول الاسيوية التي لها ممثل دائمي في مجلس عصبة الأمم ، وتشمل الاشخاص الحكمية القائمة بموجب قوانين تلك الدول والهيئات او المؤسسات الدينية او الخيرية المؤلفة من اشخاص كلهم او اكثرهم رعايا الدول المذكورة**" [٤] .

اثبتت وثائق الحكومة العراقية غير المنشورة ، ان أكبر تحدٍ تعرض له هذا المكون الاجتماعي هو مطالبة حكومة رضا شاه لإفرادهِ "**التجنس بالجنسية الإيرانية** " اذ شرع بالفعل

القنصل الإيراني في (المحمرة) بمطالبة العشائر العراقية القاطنة على الضفة اليمنى من شط العرب بالتجنس بالجنسية الإيرانية [٥].

واكد ابناء تلك العشائر عبر شكاياتهم الى متصرف (البصرة) مطالبة حكومة رضا شاه لهم بالتجنس بالجنسية الإيرانية ، مؤكدين ايضاً ان القنصلية الإيرانية في (البصرة) وبتوجيه من القنصل الإيراني في (المحمرة) بدأت تعمل هي الأخرى على اصدار تلك الشهادات (الجنسية الإيرانية) لـ"**جميع العشائر التي كانت تحت نفوذ شيخ المحمرة وعلى الحكومة العراقية عدم الاعتراف بتلك الشهادات** " ، وذلك لأن جميع اولئك الافراد هم من التبعية العراقية [٦].

اتضح لنا في ضوء ما تقدم ان تحديات ساكني ضفتي شط العرب ومعاناتهم التي ستمر بنا وثيقة الصلة بسياسة رضا شاه التوسعية ، والتي يمكن تعليلها بأنها ورقة ضغط على الحكومتين العراقية والبريطانية للحصول على مكاسب هامة بعد ان الغى نظام الاتفاقية العدلية سالف الذكر امتيازات الرعايا الإيرانيين في العراق ، لاسيما وان هذه المرحلة كانت مرحلة بناء دكتاتورية عسكرية في ايران تستلزم وجود إمكانيات اقتصادية وتحقيق مكاسب سياسية امام الرأي العام الإيراني لتأييد سياسته الانقلابية ، بعد ان اغراه انتصاره على أهم وجود سياسي مستقل في ايران (امارة عربستان) فضلاً عن ظروف الدولة العراقية المواتية لفرض مثل هذه السياسات بوصفها دولة لازالت تحت الانتداب البريطاني .

لجأت الحكومة العراقية الى دار الاعتماد البريطانية في (بغداد) طلباً للتدخل لأجل ايقاف الممارسات المشار اليها آنفاً ، وأبرق بدوره المعتمد السامي[٧] في (بغداد) الى وزارة المستعمرات في (لندن) ما نصه " **ان افراد العشائر العراقية في الجانب الإيراني ليسوا مهاجرين بل من السكان الأصليين ولهم صلات مع عشائر صاحب المحمرة وهم تابعين لعشائر عراقية عربية معروفة وهم أصحاب بساتين نخيل تمتد من البصرة الى الفاو**"، مطالباً حكومته بتوجيه حكومة رضا شاه بضرورة وضع حدٍ لإجراءات قنصلياتها في العراق[٨].

امتعضت حكومة الشاه وبشدة من هذا الموقف ، بعد ان اكدت لها تقارير قنصليتها في (البصرة) قدوم عدد كبير من أبناء عشيرتي (كعب والـ محيسن) الى (خوزستان) وهم مسجلين من قبل الحكومة العراقية بوصفهم "**مواطنين عراقيين**" ، مؤكدةٍ في كتابها الى دار الاعتماد في (بغداد) ان الموما اليهم ليسوا من العراقيين ، بناءً على عدم " **مشاركتهم في ثورة العشرين**[٩] ، **او حتى الانتخابات العراقية** "(المقصود بها انتخابات المجلس التأسيسي العراقي سنة ١٩٢٤ والمجلس النيابي العراقي عام ١٩٢٥)، وأضافت كذلك ان "**أسماؤهم مسجلة في كتب**

العشيرتين الخوزستانيتين وكونهم وثيقي الصلات برؤسائهم في المحمرة التابعين للحكومة الإيرانية" ، فلا يوجد ومن وجهة نظرهم ما يحول من إتمام تجنسهم بالجنسية الإيرانية [١٠].

رفضت الحكومة العراقية من خلال دار الاعتماد البريطانية في (بغداد) بيانات وزارة الخارجية الإيرانية بخصوص تابعية عشائر (كعب والـ محيسن) مؤكدة خطأ تلك البيانات والاستنتاجات ، لأن "**عراقية العشيرتين أمر غير قابل للنقاش**" ، مطالبةٍ في الوقت ذاته بضرورة عرض حقيقة الأمور كما هي ، لأجل الوصول الى حل موضوعي لهذه القضية [١١].

من الجدير بالذكر ان الذرائع التي بنت في ضوئها حكومة رضا شاه استنتاجها القائل بعدم عراقية عشيرتي (كعب والـ محيسن) ، ليست موضوعية ، بناءً على الأسباب التالية ان أحداث الثلاثين من حزيران ١٩٢٠ لم تحظَ بمشاركة جميع العشائر العراقية لأسباب لامجال لذكرها هنا ، كما تعرضت الانتخابات النيابية أيضاً الى مقاطعة معظم العراقيين ، والاهم من جميع ما تقدم ان أبناء العشريتين كانوا ينتمون الى وجود سياسي مستقل عن الدولة العراقية لا يسوغ لهم التدخل في شؤونها، وعليه من الاجحاف ان تلغى عراقيتهم لمجرد عدم اشتراكهم في تلك الحوادث.

استمرَ تذمر الديوان الملكي من مساعِ الشاه الرامية لتجنيس العشائر العراقية بالجنسية الإيرانية ومن الدعايات الواسعة التي تقوم بها مكاتب قنصلياته في (البصرة) و(الفاو) والتي تمكنت من تسجيل عدد غير قليل من أبناء العشائر العربية في (الفاو) بالجنسية الإيرانية ، مما حمله على مطالبة مجلس الوزراء بالاهتمام بهذا الأمر وموافاته بالإجراءات المتخذة للتصدي لهذه "**الدعايات المضرة**" على حد تعبيره [١٢].

عمدت وزراة الداخلية العراقية وبتوجيه من مجلس الوزراء الى مخاطبة المعتمد السامي في (بغداد)، لأجل التباحث معه في موضوع "**منح المزارعين العراقيين الجنسية الإيرانية**" ، لاسيما أبناء العشائر العراقية على ضفة شط العرب ، وضرورة وضع حدٍ لتأثير الهيئات الدبلوماسية الإيرانية على المزارعين البسطاء [١٣].

في ضوء ما تقدم نتلمس دور كبير للهيئات الدبلوماسية البريطانية في متابعة هذه الملف ويمكننا ان نعزو سبب ذلك الى ان الحكومة الإيرانية لم تعترف بعد بالحكومة العراقية ، وبالتالي لا يوجد تمثيل سياسي مشترك بينهما ، لذلك كانت قنوات التواصل تتم من خلال الهيئات الدبلوماسية البريطانية ، وهذا اول قيد حال دون متابعة الحكومة العراقية لتلك القضايا بشكلٍ جاد.

استجاب المعتمد السامي في (بغداد) للطلب العراقي المعروض اعلاه ، وكتب الى وزارة المستعمرات في (لندن) عن تذمر الحكومة العراقية من قيام القنصلية الإيرانية في (البصرة) بمنح الجنسية الإيرانية للمزارعين من أبناء عشائر شط العرب العراقيين ، مؤكداً "**ان سياسة الحكومة العراقية القائمة على أساس المسالمة قد شجعت الدوائر الإيرانية على المضي في حملتها المتعلقة بمنح الجنسية الإيرانية للمزارعين العراقيين**" [١٤]، (وهذا نص استنتاج وزارة الداخلية العراقية المرسل الى دار الاعتماد).

وحملت قناعة دار الاعتماد في (بغداد) بأن "**جميع العشائر على ضفتي الشط (شط العرب) هم من العراقيين**" تقديمها لوزارة المستعمرات البريطانية مقترحاً لحل هذه القضية باللجوء الى "**تشكيل لجنة من الخبراء للتثبت من تبعية المزارعين** "، بيد انها المحت الى ان هذا الحل مع انه بسيط وقابل للتطبيق الا انه ينطوي على إشكالية كبيرة جداً ، وهي إصرار الحكومة العراقية حال المضي به على نقل جميع من تثبت تبعيته الإيرانية من الراغبين بالاحتفاظ بالجنسية الإيرانية مع عوائلهم الى الأراضي الإيرانية ، وقيام الحكومة الإيرانية أيضاً بتحرياتها عن التبعية العراقية التي قد تمتد الى جميع ارجاء ايران واجلاء أولئك الموطنين بحكم تبعيتهم العراقية [١٥] .

وأشارت الى وجود عقبة أخرى على حد تعبيرها تحول دون تطبيق هذا المقترح هو ما صرحت به الفقرة الخامسة من (معاهدة ارضروم[١٦]) سنة ١٨٤٧ والمرسلة بكتاب دار الاعتماد بتاريخ العشرين من آب ١٩٢٨ ونصها "... **العشائر المتنازع عليها والمشكوك في تابعيتها ، تكون حرة في اختيار محل توطنها اختيارا نهائيا**" ، وبذلك يمكن "**تفسير محل التوطن بمحل الجنسية**" في العراق أو في ايران [١٧] .

ووجدت استناداً لما تقدم ان الحل الأمثل لهذه القضية هو اقناع حكومة الشاه بالموافقة على جنسية جميع العشائر المتوطنة بصفة دائمة في العراق او في ايران " **حسب تابعية محل اقامتهم على ان يسري المبدأ ذاته على أي عشيرة موطن قسم منها في العراق والاخر في ايران**" وقبول هذا المقترح يضمن للحكومة الايرانية "**عبور عشائر الـ محيسن الى الحدود الإيرانية والحصول على الجنسية الإيرانية**" ، محذرةٍ في الوقت ذاته من ان رفض هذا المقترح قد يؤثر على سلباً على مستقبل العلاقات بين البلدين [١٨].

قدمت من جانبها الحكومة العراقية مقترح آخر عبر عن حرصها على استتباب الأمن والنظام على الحدود ورغبتها الجادة في توثيق علاقاتها الودية مع ايران هو ترك أمر جنسية عشائر (كعب والـ محيسن) "**معلقة**" ، على ان يتم سحب جميع الأوراق التي منحت لهم من

القنصلية الإيرانية في (البصرة) وتشطب قيودهم من سجلات النفوس العراقية ، ويمنح افراد العشيرتين شهادات عبور بتوقيع القناصل ، او إحالة الأمر الى التحكيم[١٩] .

واشترطت حال النزول عند قرار التحكيم تحديد الأسس العامة لاكتساب الجنسية الإيرانية أو العراقية وبموافقة الفريقين ، والتي ستكون بالنسبة للعراق وفقا لما صرحت به الفقرة ٣، ٨ من قانون الجنسية العراقية [٢٠]، والسماح لجميع المزارعين في شطوط الأراضي الإيرانية مقابلة اللجنة ويمنح حاملي الجنسيتين حق اختيار احدهما والتنازل عن الأخرى ، وتمنح في ضوء ذلك العشائر القاطنة في الأراضي العراقية أو الإيرانية حق اختيار الجنسية العراقية أو الإيرانية ، اما القضايا المحفوفة بالشك يكون منح الجنسية فيها تبعاً لمحل الاقامة [٢١].

واضافت عبر رسالة سرية عاجلة الى المعتمد السامي في (بغداد) فقرة جديدة نصت على :" **ان تعقد اللجنة جلسات مماثلة في الجهة الاخرى من شط العرب (المحمرة) اذ يحتمل ان يجد مزارعي الشطوط الإيرانية من حاملي الجنسية العراقية او المدعين بالتبعية العراقية صعوبة في المجيء الى الشطوط العراقية للحضور امام اللجنة او ان توضع عراقيل امام وصولهم**"[٢٢].

بدا واضحاً ان الحكومة العراقية متمسكة بتغليب لغة الحوار والتهدئة لحل المشاكل العالقة مع حكومة رضا شاه وفق الأسس القانونية، والابتعاد عن كل ما من شأنه ان يؤدي الى تأزيم العلاقات معها وقد يأتي بنتائج سلبية ، ولم يكن مبعث هذا الموقف خنوعاً أو ضعفاً بل حرصاً على بناء علاقات وطيدة مع دول الجوار ، فضلاً عن المشاكل الكبيرة التي كانت تواجهها حول موضوع رعاياها في كل من الكويت ونجد والحجاز ، ومن قبل ذلك وجب عليها التصدي للغارات الوهابية التي استدعت تكريس كل جهدها العسكري لهذه الناحية المهمة ، وللأسباب هذه ولعدم رغبتها في فتح جبهة مواجهة أخرى استمرت ملتزمة بالجهد الدبلوماسي على الرغم ما يكتنفه من مصاعب في ظل الاستمرار بعدم الاعتراف بالحكومة العراقية ، ونجده قرار حكيم لحكومة تسعى لاستكمال استقلالها وبناء مؤسساتها.

امست قضية تجنس العشائر العراقية بالجنسية الإيرانية مبعث قلق واستياء الحكومة العراقية التي اكدت " **ان قضية الجنسية الايرانية باتت تهدد السلم العام**" وذلك وبحسب تعليلها ان المزارعين أناس بسطاء يمكن خداعهم بالمغريات التي تقدمها لهم القنصلية الإيرانية في (البصرة) والتي عكف موظفيها على التصريح حال منح العراقي الجنسية الإيرانية بما نصه "**ان هذه الورقة بيدك مثل الطوب (المدفع)...**" ، الامر الذي جعل معظمهم يعتقد على حد ايضاحها ان هذه الجنسية ستجعله في حصانة من أية قوة بعد ان تتدخل سلطة الشاه لحمايته منها[٢٣].

وقدم بهذا الصدد مدير شرطة (البصرة) في برقية عاجلة الى مديرية الشرطة العامة دليلاً مهماً أكد مخاوف الحكومة العراقية من قضية الجنسية الإيرانية ، بإشارته الى قيام مجموعة من المزارعين العراقيين المجنسين بالجنسية الإيرانية بالتمرد على احد ملاكي مقاطعة (الزيادية) في (الفاو) ، وإشهار سلاحهم بوجهه وأمروه بمغادرة المقاطعة بعد ان هموا بقتله لولا تدخل وحدات شرطة مركز (السيبة) التي لم تتمكن من القاء القبض عليهم بعد تجمهر اكثر من (٢٠٠) شخص من انصارهم [٢٤]، مضيفاً ان جميع الجهود التي بذلت في سبيل اعتقالهم قد باءت بالفشل بسبب "**تدخل السلطات الإيرانية ومواجهتها لموظفي الحكومة العراقية**" [٢٥].

نجد من المناسب ان نشير هنا الى عامل مهم قد دفع ببعض الفلاحين العراقيين الى التجنس بالجنسية الإيرانية وهو ما كان يكابده هؤلاء من معاناة وحرمان وسطوة المُلاك في ظل النظام الاقطاعي ، ليجدوا ضالتهم المنشودة في الجنسية الإيرانية التي ستجعلهم بمأمن من المُلاك او نظام الدولة العراقية الذي يقر النظام الاقطاعي ويحميه أبان تلك المرحلة .

وجهت وزارة الداخلية العراقية بضرورة مراقبة موظفي القنصلية الإيرانية في (البصرة) الذين تأكد لها قيامهم ببث الدعايات المغرضة ضد الحكومة العراقية والإساءة اليها ، محاولة منهم لجرِ الأهالي للتجنس بالجنسية الايرانية ، وعدتهم المسؤول الحقيقي لحادثة (الزيادية) المشار اليها في (الفاو) [٢٦] .

شهدت كذلك مقاطعة (الكطعة) في (الفاو) نزاعاً عائلياً كان للجنسية الإيرانية دور فيه ، اذ بسبب عائدية أراضي هذه المقاطعة احتكم الفرقاء الى المحاكم وبعد اصدار قاضي الأحوال المدنية في (البصرة) قراراً ضد احد الأطراف الذين اسمتهم وزارة الداخلية "**منتهكي القانون**" عمدوا الى رفض القرار والاعتداء على أبناء عمومتهم وافراد الشرطة الذين تدخلوا لفض النزاع ومن ثم الفرار الى ايران نظراً "**لحصولهم على الجنسية الإيرانية**" ، ليعود ثانية أحدهم " **الرأس المدبر للنزاع**" الى المقاطعة ويطالب بالمقاطعة بحجة "**استلامها رسمياً من السرتيب** "(الحاكم الإيراني في المحمرة) ولم يكتفِ بذلك بل اعتدى على افراد الشرطة وسياراتهم ويتباهى مع أنصاره الذين يقدرون بـ" **اكثر من ألف شخص بكونهم إيرانيين**" ، مما شجع الكثير من أبناء العشائر على التمرد على أوامر السلطات العراقية على وفق ما صرح به كتاب وزارة الداخلية[٢٧].

أكدت أيضاً وزارة الداخلية العراقية وقوف قناصل حكومة الشاه ونوابهم في العراق وراء الحوادث المذكورة آنفاً ، واشارت كذلك الى جهةٍ اخرى لا يقل دورها عما ذكر أعلاه وهي "**المدارس البهلوية**" في (العشار) و(المحمرة) بوصفها مراكز دعاية ضد الحكومة العراقية عبر إمعانها بالحط من قدر ومكانة الدولة العراقية لتدفع بالأهالي على التجنس بالجنسية الايرانية[٢٨]،

مما حملها (وزارة الداخلية) على المطالبة بتأليف قوة من الشرطة ترابط على طول الساحل مع ايران ، وتعزيزها بأربعة زوارق نهرية ، ونفي جميع المتورطين في هذه الاعمال ، والاستمرار بملاحقة مرتكبي تلك الحوادث لتأكيد سيادة الدولة العراقية في المنطقة[٢٩].

وكلف مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ السابع من شهر آب ١٩٢٨ وزارة الداخلية بمكاتبة دار الاعتماد في (بغداد) لبيان الحوادث المذكورة أعلاه والتي تأكد في ضوء ما تقدم انها "**وقعت بتحريض من القناصل الإيرانيين**" ، وانها عازمة على "**اعتبار القناصل اشخاص عاديين لا صفة رسمية لهم وتطبق عليهم القوانين المرعية**" ، كما تم خلال الجلسة ذاتها التثنية على توصيات وزارة الداخلية العسكرية وجهودها في حفظ النظام ولها ان تطلب من وزارة الدفاع الدعم العسكري المطلوب [٣٠].

وجدنا وللمرة الأولى ان الحكومة العراقية قد وجهت باتخاذ تدابير عسكرية لمواجهة تلك التحديات وهددت بنزع الحصانة عن القناصل الايرانيين في العراق ، ويمكن ان نعزو سبب ذلك الى مساس تلك الحوادث بمكانة الدولة العراقية وتعريض السلم الأهلي للخطر ، بيد ان من الضروري الالتفات الى نقطة مهمة جداً ان جميع هذه الاستعدادات هي إجراءات احترازية فقط لحفظ الأمن والنظام في المنطقة الذي اختل نصابه اثر الحوادث السالفة، ولم يكن القصد منها المواجهة العسكرية ، اذ لا يزال هذا الخيار غير مطروح بعد .

اوضحت وزارة الداخلية العراقية بناءً على توجيه مجلس الوزراء كما اشرنا أعلاه للمعتمد السامي في(بغداد) ان القناصل الإيرانيين في العراق يقومون بدعاية واسعة النطاق لحمل الأهالي على التجنس بالجنسية الإيرانية بأساليب اكتفت بوصفها بـ"**غير المشروعة**" ، من خلال اقناع الأهالي ان تاريخ حصولهم على الجنسية الإيرانية يعني خروجهم عن سيطرة الحكومة العراقية التي لا يعد بإمكانها ان تمسهم بسوء إزاء أي عمل يقوموا به ، مؤكدةً ان هذه الحوادث التي اسمتها بـ"**الفتن**" ستستمر باستمرار قناصل حكومة الشاه ببث دعايتهم ، موضحة ان سلوكهم هذا يجافي تماماً القواعد الدولية والقانونية[٣١] .

وطالبت ايضاً بإعفاء قنصل (البصرة) بسبب الأعمال المشار اليها آنفاً والتي تأكد للحكومة العراقية ضلوعه بها ، وإيقاف تسجيل الاشخاص المشكوك في تابعيتهم حتى يتم حسم هذه القضية رسمياً بين الحكومتين ، وإرسال اخطار لجميع القناصل الايرانيين في العراق بالكف عن هذه الدعايات وعن كل عمل يمكن ان يفسر على انه تدخل في الشؤون الداخلية للدولة العراقية وبخلافه يعد القناصل مواطنين عاديين تطبق عليهم القوانين المرعية في الدولة العراقية[٣٢].

نتلمس هنا وبوضوح حرص الحكومة العراقية على الظهور بمظهر الند لحكومة الشاه بوصفها حكومة دولة مؤسسات قادرة على إدارة شؤونها وحفظ مصالحها وترفض تماماً التدخل بشؤونها ، وهذا موقف يحسب لها .

امتدت قضية الجنسية الإيرانية الى (مندلي) ، بعد قيام نائب القنصل هناك بـ "**اجبار العراقيين وبالقوة على التجنس بالجنسية الإيرانية**" ، اذ يقوم باعتقال "**كل شخص يرتدي الزي الكردي** " واحضاره الى القنصلية لـ" **منحه الجنسية الايرانية ببدل رسم قدره (٦) قران ونصف**" أو سلب أمواله وتعرضه للضرب حال رفضه التجنس ، وبهذا الصدد أكد الديوان الملكي لوزارة الخارجية العراقية انه لم يعد من المناسب الوقوف مكتوفي الايدي إزاء هذه التصرفات المخالفة لجميع القوانين الدولية ،مطالباً باتخاذ التدابير اللازمة بحق نائب القنصل وإلغاء نيابة القنصلية هناك[٣٣]، (من الجدير بالذكر قد تم التعرض لهذه المنطقة وعلى الرغم من انها خارج الحدود الجغرافية لموضوعنا وذلك لأنها لا ترقى لان تكون دراسة مستقلة ، وحرصاً على متابعة جميع التحديات التي واجهها أبناء مناطق الحدود مع ايران من قبل حكومة رضا شاه ابان تلك المرحلة ، لاسيما وانها وثيقة الصلة بالحوادث السابقة).

أسردت وزارة الخارجية العراقية في كتابها الى المعتمد السامي في(بغداد) شواهد عدة على تجاوزات نائب القنصل في (مندلي) بحق المواطنين العراقيين ، منها اعتقال شخص تعرض للضرب بعد رفضه تسلم الجنسية الإيرانية بحجة عدم امتلاكه رسم اصدار الجنسية وبعد تمكنه من الإفلات من القنصلية أخبر الشرطة بملابسات الحادثة [٣٤]، وكذلك مصادرة حبوب شخص آخر[٣٥] رفض تسلم الجنسية الإيرانية، فضلاً عن تعرض اشخاص آخرين للضرب وللسلب[٣٦] لمجرد رفضهم التجنس بالجنسية الإيرانية[٣٧].

تجدر بنا الإشارة هنا الى ان جميع الأشخاص الوارد ذكرهم طي الوثيقة أعلاه عدوا انفسهم عراقيين بعد ان كانوا من التبعية العثمانية بحسب قانون الجنسية العراقية سالف الذكر، اذ جميعهم من ابوين إيرانيين او احدهما، وبذلك يكون اصل الاشكال هنا هو فرض الجنسية الايرانية على الرعايا وفق سياسة الاكراه الأمر الذي يعد انتهاكاً للحرية الشخصية المكفولة قانوناً.

استمرت تداعيات قضية الجنسية الإيرانية وآثارها السلبية على الأمن والنظام أثر قيام خمسة وعشرين شخص **من** "**حاملي الجنسية الإيرانية مؤخرا** " بالاعتداء على اثنين من ملاكي مقاطعة (شلهة المحربة) في (الزيادية) في (الفاو) واقتادوهم عنوة الى (عبادان) بمساندة موظفي القنصلية الإيرانية في (البصرة) ، على الرغم من كونهم عراقيين [٣٨].

حمل ايمان الحكومة العراقية بالحوار واتباع الطرق الدبلوماسية لحل مشاكل مواطنيها ورعاياها على ان تتقدم بطلب رسمي من خلال دار الاعتماد في (بغداد) الى حكومة رضا شاه لإرسال مفتش إيراني يكلف بمهمة زيارة مراكز القنصليات الإيرانية في العراق للتحري عن سلوك موظفيها وإجراءاتهم بحق المواطنين العراقيين [٣٩].

استجابت دار الاعتماد كالعادة لطلب الحكومة العراقية وبينت لوزارة الخارجية الإيرانية رغبة الحكومة العراقية بزيارة مفتش إيراني للاطلاع على واقع قنصلياتها العاملة في العراق ، وأضافت ان الحكومة البريطانية تشاطر الحكومة العراقية الرأي بضرورة سحب وكيل القنصل في (مندلي) بعد التثبت من صحة جميع الادعاءات ضده ، مضيفةً ان رفض المقترح قد يتسبب في قطع العلاقات والصلات الودية بين البلدين [٤٠].

يمكننا ان نعلل تعضيد الحكومة البريطانية لمواقف الحكومة العراقية هو لصحة ادعاءات الحكومة العراقية بخصوص تجاوزات البعثات الدبلوماسية الإيرانية ، والتلويح ايضاً لرضا شاه ان الحكومة البريطانية تقف خلف الحكومة العراقية لكي لا يستمر في تصعيد الموقف بما يتسبب في توتر المنطقة (منطقة المصالح البريطانية).

حظي طلب الحكومة العراقية المذكور أعلاه بالرفض من قبل وزير الخارجية الإيراني الذي ابلغ المفوض البريطاني في (طهران) شفويا ًان حال تمسك العراق بطلبه هذا فأنه سيقابل بـ"**العمل على سحب جميع القناصل الإيرانيين في العراق ، وطرد التبعية العراقيين من ايران ، والرفض التام للحدود العراقية–الإيرانية الحاضرة**" [٤١]، بيد انه ابدى في الوقت ذاته مرونة في تعاطيه مع الحوادث المار ذكرها بتأكيده للسفارة البريطانية في (طهران) انه تم التوجيه بإطلاق سراح الرجلين الذين تم اعتقالهم في حادثة (الزيادية) المار ذكرها [٤٢] ، اذ أبلغت المفوضية البريطانية في (طهران) المعتمد البريطاني في (بغداد) انها تلقت رسالة عاجلة من وزير الخارجية الإيراني ، تفيد بتوجيهه بأطلاق سراح المعتقلين في الحادثة المذكورة اذا ثبت انهما من العراقيين ، اما اذا كانا من التبعية الإيرانية عليهم تقديم تقرير وافٍ مع الأدلة [٤٣].

وصرحت كذلك انها تلقت رسالة من ممثل وزارة الخارجية الإيرانية تفيد بعزمه شخصياً التحري عن سلوك القناصل وتقديم المقترحات التي من شانها تذليل العقبات التي حصلت في شط العرب و"**الطلب من الحكومة العراقية العفو عن مرتكبي حوادث (الكطعة) و(الزيادية) باستثناء اثنى عشر شخص بوصفهم المسؤولين الحقيقين عن الحادثة**" ، وهذا ما عضده المعتمد البريطاني في (بغداد) الذي وجد ان العفو سيكون رسالة ذات تأثير حسن في (طهران) ويساعد على تقوية الشعور الودي تجاه الحكومة العراقية[٤٤] .

من المناسب ان نفصح هنا ان رفض الحكومة الإيرانية للمقترح العراقي لم يكن مبعثه الرفض وانما التفاوض بشروط القوي والحصول على مكاسب بعد الموافقة على مقترح الحكومة العراقية **واهمها قرار العفو عن مرتكبي ومثيري الحوادث المعروضة آنفاً**، بدليل اطلاق سراح الأشخاص الذين تم اعتقالهم في العراق ، ومن ثم الموافقة على قيام ممثل الخارجية الإيرانية بتحري سلوك موظفي القنصليات الإيرانية في العراق ، فضلاً عن انها تدرك تماماً انه ليس بمقدورها القيام بأي من تهديداته لاسيما قضية الحدود بسبب الموقف البريطاني الداعم للحكومة العراقية للأسباب التي نوهنا عنها سلفا، وقد نجد في ذلك تعليلاً للإجابة الشفوية لوزير الخارجية الإيراني وعدم توجيه كتاب رسمي كما جرت عليه العادة .

اكدت وزارة الداخلية العراقية في تعقيبها على ما أشارت اليه دار الاعتماد في (بغداد) حول عدد مرتكبي الحوادث الأخيرة ، انه وبناءً على تقرير التفتيش الإداري في (البصرة) ، ان المسؤولين عن تلك الحوادث (٧٠) شخص وليس (١٢) شخص ، والحكومة ملزمة بإنزال القصاص العادل بحق هؤلاء "**الجناة جميعا**" لفرض سلطة الدولة هناك [٤٥]، (وهذا مصداق لاستنتاجنا أعلاه).

رد المعتمد السامي في (بغداد) على البيانات اعلاه ، موضحاً بأنه وعلى الرغم من حرصه على فرض هيبة الدولة العراقية في شط العرب ، الا انه وأمام المدعيات الإيرانية سيكون معاقبة سبعين فرداً رسالة مفادها "**الانتقام والقسوة الزائدة**"، مؤكداً ان انزال العقاب العادل بحق (١٢) شخص كفيل بعودة وتأييد السلطة العراقية ومحو فكرة الانتقام [٤٦] .

التمست بدورها وزارة الخارجية العراقية وللأسباب أعلاه من وزارة الداخلية تدقيق بيانات مسؤولي تلك الحوادث والاكتفاء بمعاقبة عشرين شخصاً في اقصى تقدير[٤٧] ، بيد ان وزارة الداخلية اكدت تحفظها وبشدة على "**سياسة التساهل والمسالمة في ظل عدم تقدير الحكومة الإيرانية لهذه المواقف ومعاناة الرعايا العراقيين في ايران من انعدام الحرية وغياب حقوقهم**"، مؤمنة بأن سياسة التساهل لا يمكن ان تفسر إزاء هذه المواقف الا ضعفاً ، والواجب يلزمها بمعاقبة الجناة جميعاً وسحب القنصل الايراني في (البصرة) بوصفه مسؤولاً عن تلك الحوادث[٤٨] .

تباين وجهات النظر بين وزراتي الداخلية والخارجية مبعثه طبيعة واختصاص كل وزارة ففي الوقت الذي تحرص فيه وزارة الداخلية على فرض القوة والنظام بأية وسيلة ، تعمد وزارة الخارجية الى الانفتاح والتهدئة حتى وان قدمت بعض التنازلات لأجل بناء علاقات ودية مستقبلاً تتكفل في ردم الكثير من الخلافات التي من شأنها الاخلال بالأمن والنظام ، وبذلك تكون هذه المماحكة بين الوزارتين أمر طبيعي .

أمعنَ من هذا التوتر قيام احد سكنة لواء (ديالى) من "**حائزي الجنسية الإيرانية مؤخراً**" مع مجموعة من انصاره بإرتكاب جرائم عدة بحق الأهالي، وحال تعقبهم فروا الى الحدود الإيرانية التي تمتنع سلطاتها من تسليمه للسلطات العراقية رغم المطالبات به وفق القنوات الدبلوماسية في ظل استمرار نائب القنصل الإيراني في (مندلي) باتباع سياسة العنف ضد الأهالي وبث الدعايات الواسعة بينهم لحملهم على التجنس بالجنسية الإيرانية[٤٩]،(سبق وان بينا سبب التعرض لهذه المناطق رغم انها خارج الحدود الجغرافية لموضوعنا).

زادت قضية "**تجاوزات الموظفين الإيرانيين في الحدود**" المشهد تعقيداً أكثر لاسيما بعد دخول الجنود الإيرانيين ببزاتهم العسكرية الى داخل (لواء العمارة) واللقاء بشيوخ عشائر قضاء (علي الغربي) ، وفي سياق تجاوز الموظفين الإيرانيين تمت كذلك مصادرة مواشي بعض المواطنين العراقيين في (الزبير) في منطقة (كوت سويدي) بإعتراض ثلاث سيارات إيرانية مسلحة على بعد (٥) ميل غرب (الفاو) لقافلة رعاة ومصادرة أغنامها ونقلها الى (المحمرة) ووقوع حادثة مماثلة في منطقة (ديجي) في (الفاو) ، وأضافت وزارة الداخلية ايضاً ان القنصل الإيراني لا ينكر وقوع هذه التجاوزات التي وقعت جميعها داخل الحدود العراقية [٥٠]، فضلاً عن تحريضه المستمر للعشائر العراقية وتشجيعها على التوطن في ايران واستئجار الأراضي الزراعية لها في ايران [٥١].

حملت هذه التعديات المستمرة مجلس الوزراء العراقي على اطلاع دار الاعتماد البريطانية في (بغداد) عليها والتي لم تتوانى بدورها عن مكاتبة السفارة البريطانية في (طهران) لمفاتحة الخارجية الايرانية والمطالبة بوضع حد لهذه التجاوزات من خلال منع دخول أي موظف إيراني الى الحدود العراقية بدون موافقة مسبقة ، والعمل على تعويض أصحاب المواشي[٥٢] ، نظراً لان عملية المصادرة تمت في (كوت سويدي) على بعد خمسة اميال من الحدود الإيرانية (بمعنى ضمن الحدود العراقية) وبذلك يتوجب على حكومة (المحمرة) دفع التعويض عن تلك المواشي المصادرة [٥٣].

آزرت السفارة البريطانية في (طهران) الحكومة العراقية ووجهت مذكرة إحتجاج بأسم الحكومتين العراقية والبريطانية لإدانة تلك التجاوزات جاء فيها " **يؤسفني ان ابلغكم بتجاوز القوات الإيرانية والاعتداء على العشائر العراقية ، وقد اكدت برقية المعتمد البريطاني في العراق وقوع حوادث مؤسفة ونشيركم الى خطر عواقب ذلك وأكرر ضرورة توجيه المسؤولين مرة أخرى احترام الحدود العراقية** "[٥٤].

اشرنا مراراً الى تمسك العراق بالتهدئة ولغة الحوار لمتابعة تلك القضايا، وهذا ما حمله على ان يتقدم بخطوة أراد منها رفع الحيف عن رعاياه ، تمثلت بقيام الملك فيصل الأول[٥٥] بتوجيه رسالة تهنئة الى رضا شاه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك ابتداها بكلمة "**اخي العزيز**" ، متمنياً فيها "**دوام الصداقة وتنمية حسن الصلات بين شعبينا الشقيقين المجاورين** " ،خاتماً برقيته بتأييد "**المودة والسلام**" وكثير من الفاظ المجاملة لشخص الشاه ولحكومته ولشعب ايران[٥٦].

لعل من المفيد ان نبين هنا ان برقية الملك فيصل الأول هي مصداق للرغبة الحقيقية للحكومة العراقية بتسوية مشاكلها مع شخص رضا شاه على أمل ان ينعكس هذا التواصل على تحسين واقع مواطنيها ورعاياها، فضلاً عن حاجتها الماسة لذلك الانفتاح والتهدئة في ظل تصاعد مشاكل الحدود مع كل من تركيا ومملكة نجد والحجاز ، ويبقى التساؤل الأهم هو هل اثمرت هذه الخطوة العراقية في تلطيف الأجواء مع شخص الشاه بوصفه المسؤول الحقيقي عن هذه الحوادث ام لا .

اثبتت وللأسف الشديد الحوادث اللاحقة ان خطوة العراق المار ذكرها لم تأتِ بأية نتائج إيجابية على الأقل في المدى القريب ، اذ عزمت حكومة الشاه على ارسال موظف رفيع المستوى للتفتيش في مناطق الحدود المشتركة مع العراق [٥٧]، بعد ان ساورتها الشكوك في ان يكون للحكومة العراقية يد داعمة لحركات (سروش) المعارضة لها [٥٨].

اعتذرت الحكومة العراقية عن استقبال الموظف المذكور واستحالة السماح له بالتفتيش لعدم اعتراف الشاه بالحكومة العراقية ، وهنا عمد المعتمد البريطاني في (بغداد) خشية التصعيد ان يقترح على الحكومة العراقية أن يكون الموظف المسؤول عن إدارة هذا الملف هو السفير البريطاني في (طهران) على امل ان يكون ذلك سبباً في قناعة حكومة رضا شاه ان العراق تواق للعمل المشترك معها بهدف توطيد السلم والأمن على الحدود[٥٩] ، ولعل من المفيد ان نبين هنا ان منبع وساطة بريطانيا وحرصها على تسوية المشاكل العالقة بين البلدين كونهما مركز المصالح البريطانية في المنطقة .

لم تقتصر معاناة أبناء ضفتي شط العرب من نظام رضا شاه على فرض الجنسية الايرانية فحسب، اذ تعرض سائر العراقيين في ايران الى امتهان كبير وتضييق لحرياتهم وسوء معاملة وهضم للحقوق خلافاً لرعايا الدول الأخرى ، واكد الديوان الملكي العراقي ان هذا الواقع تم التثبت من صحته ، وبذلك لم يعد بمقدور الملك غض الطرف عنه ، بعد تأكده من " **ان العراقي في ايران لا ناصر له ، واخذ جميع العراقيين هناك يرغبون بالتجنس بالجنسية التركية**

لا رغبة لهم فيها بل حفاظا على حقوقهم ودفعا عما يواجهونه " ، موجهاً مجلس الوزراء بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة واستحصال الموافقات على انتداب شخص يتولى متابعة شؤون العراقيين هناك يكون ملحقاً بالسفارة البريطانية في (طهران) حتى تتضح معالم العلاقات العراقية–الإيرانية[٦٠].

إشارة الكتاب أعلاه في رغبة العراقيين بالتجنس بالجنسية التركية تعطي مصداقاً واضحاً لصحة التعديات على الرعايا العراقيين ، اذ لو أشار التقرير الى رغبة العراقيين في التجنس بالجنسية الإيرانية لفسرنا هذه البيانات بأنها مجرد اتهامات أو رد فعل من الحكومة العراقية على رفض تجنس رعاياها بالجنسية الإيرانية .

وجدت إشارة وزارة الداخلية للديوان الملكي في قضية معاناة الرعايا العراقيين في ايران الاستجابة السريعة من الحكومة العراقية التي عمدت الى ابلاغ المعتمد السامي في (بغداد) بما يتعرض له العراقيين في ايران من سوء معاملة وتضييق خلافا لجميع الرعايا[٦١] ، ومن ثم الكشف عن موقفها من هذه الحوادث وإجراءاتها بهذا الصدد ، بإيضاحها لدار الاعتماد البريطانية في (بغداد) بانها مضطرة إزاء تلك التعديات الى "**معاملة الإيرانيين في العراق بالمثل**" مع انها تراها غير مناسبة ولا تتفق مع العدالة والمجاملة الدولية وتضر كذلك بسمعة العراق في الخارج ، فضلاً عن املها الكبير في تأسيس صلات حسنة بين العراق وايران "**المملكتين المتجاورتين بمساندة الحكومة البريطانية**" ،راجيةً ان يحظى اقتراح الديوان الملكي بخصوص تعيين ملحق بالسفارة البريطانية في (طهران) يتولى متابعة شؤون العراقيين في ايران بموافقة الحكومة البريطانية[٦٢].

في ضوء ما تقدم نجد ان الحكومة العراقية فكرت بمعالجة هذه الإشكالية بحل موضوعي فرضته طبيعة العلاقات العراقية–الايرانية ابان تلك المرحلة بانتداب شخصية سياسية لمتابعة شؤون العراقيين عبر استخدام ورقة الضغط (الرعايا الإيرانيين في العراق) لإجبار حكومة الشاه النزول عند المطلب العراقي مع الحرص على إظهار العراق بمستوى ايران بإشارتها الى عبارة (المملكتين المتجاورتين).

رافقت اعمال التضيق على العراقيين في ايران ، إجراءات تعسفية مارسها موظفي دوائر الكمارك بحق المواطنين العراقيين ، نتج عنها مصادرة أموالهم أو توقيفهم بذرائع شتى ، مع استمرار اعمال السلب والنهب التي يقوم بها موظفي القنصليات الإيرانية تحديداً في العراق [٦٣].

هذه الحوادث المشار اليها أعلاه تؤكد ان خطوة المصالحة التي تقدمت بها الحكومة العراقية عبر رسالة الملك فيصل الأول الى رضا شاه لم تجد نفعاً .

اتضح في ضوء ما تقدم ان الاتجاه العام لموقف الحكومة العراقية من قضايا سكان ضفتي شط العرب خلال السنوات (١٩٢٥-١٩٢٩)، اتسم بالشجب والاستنكار عبر الأطر الدبلوماسية وبوساطة بريطانية ، اذ لم تشأ الحكومة العراقية ان تصعد الموقف مع حكومة رضا شاه لما كانت تواجهه من تحديات داخلية ومشاكل خارجية يعرفها كل مهتم بالشأن العراقي في سنوات الحكم الملكي ، والامر الذي امعن في تعقيد تلك القضايا هو عدم اعتراف الشاه بالدولة العراقية، وهنا يطرح التساؤل الأهم ، هل اثمر اعتراف الشاه بالدولة العراقية في حلحلة تلك القضايا ووضع حد لمعاناة ذلك المكون ام لا، هذا ما سنشرع بتحليله هنا .

جهود الحكومة العراقية لمواجهة إجراءات رضا شاه إزاء أبناء شط العرب ١٩٢٩-١٩٣٣

تبع اعتراف حكومة رضا شاه بالدولة العراقية في العشرون من نيسان ١٩٢٩، وإبرام الاتفاق المؤقت في الحادي عشر من آب ١٩٢٩ القائم على تبادل التمثيل السياسي بين العراق وايران ، ومنح رعايا الدولتين حق افضل معاملة للرعايا الأجانب[٦٤] ، تقديم توفيق السويدي[٦٥] أوراق اعتماده لرضا شاه بوصفه وزيراً مفوضاً للمملكة العراقية في (طهران) ، وهو مرتدياً بدلته العسكرية وحاملاً وسام الرافدين ، وجرى خلال مراسيم تقديم أوراق الاعتماد في قصر (كلستان) حديثاً ودياً مع شخص الشاه الذي اكد له انه "**يسعى الى اظهار وده الدائم نحو العراق واكبر دليل على ذلك هو سبق الحكومة العراقية في ارسال ممثلا عنه الى العراق ، في حين تأخرت المملكة العراقية في ارسال ممثلها**" الى (طهران) [٦٦].

سوغ المفوض العراقي ذلك التأخير بلياقة عالية مؤكداً ان سببه تعرض المفوض السابق الى وعكة صحية مفاجأة المت به وحرصه (توفيق السويدي) على "**الاستعداد الامثل للمثول امام امبراطور ايران**" ، مقدماً خطبة تحريرية بين فيها ان العراق حكومةً وشعباً يحملان اطيب المشاعر واصدق العواطف نحو "**الجارة العظيمة**" ، ويأمل الحصول على مؤازرة الشاه "**لتحقيق امنيته في إيجاد تفاهم حقيقي ودائم لا تشوبه شائبة بين بلادينا (بلدينا) الشقيقين**" [٦٧].

رام المفوض العراقي الجديد من ارتدائه البزة العسكرية وحمله النياشين خلال مراسيم التكليف ان يتناغم مع شخص الشاه تلك الشخصية العسكرية ويبني معه جسور للتواصل والحوار البناء ، فضلاً عن اظهار مكانة المملكة العراقية الكبيرة أمامه ، وقد دل الحوار المشترك بينهما المبين في أعلاه على مهارته ولياقته العالية ، وهذا الامر يحسب للحكومة العراقية انتدابها شخصية مناسبة لهذه المهمة ، ويبقى التساؤل الأهم هل يمكن ان تسهم تلك المهارات في وضع حد لمعاناة الرعايا العراقيين ، هذا ما سنعمد الى ايضاحه.

بينت المفوضية العراقية في (طهران) في اولِ تقريرٍ لها رغبة الحكومة الإيرانية وعلى لسان وزير خارجيتها في ان "**تخاطب عراقا حرا يفهم واجباته كدولة مستقلة بعيدة عن التدخلات الأجنبية**" ، وهي تثمن وبشكلٍ كبير التعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية لتعقب حركات التمرد الكردية في الحدود العراقية–الايرانية ، التي لازالت الحكومة الايرانية تتعقبها[٦٨] .

تضمن تقرير المفوضية العراقية في (طهران) آنف الذكر تناقضات عدة ففي الوقت الذي اشار فيه الى الامتنان من جهود الحكومة العراقية في حفظ الامن والنظام في مناطق الحدود، أوضح وبذات التقرير الى ان حكومة الشاه "**تتوجس الريبة من العراقيين في ايران لاسيما التجار وأصحاب الحرف المنتشرين في ارجاء ايران ودخولهم في منافسة حامية مع التجار الإيرانيين** ، في ظل إمعان الصحافة الإيرانية[٦٩] لاسيما صحيفة (شفيق سرخ) بكيل الاتهامات والانتقادات للحكومة العراقية [٧٠].

يمكننا ان نسوغ هذا التناقض هو حرص الوزير المفوض على استثمار الصلات الودية مع شخص الشاه التي اثمرت بحمله على الاعتراف بالدولة العراقية وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها وعدم تهويل تلك الحوادث خشية ان تؤثر على هذا الاتجاه الجديد في العلاقات مع امانته في تتبعها بدقة .

مر بنا موضوع الجنسية الإيرانية بوصفه اهم تحدٍ تعرض له أبناء ضفتي شط العرب ، وكثيراً ما عبرت الحكومة العراقية عن قلقها ومخاوفها من إجراءات فرضها على أبناء عشائر ضفتي شط العرب التي قد تعرض السلم الأهلي للخطر ، ليصدق حدسها مع قيام السلطات بتسجيل نفوس سكان (خوزستان) ، اذ وصلت في الخامس والعشرين من شهر اذار ١٩٣١ تلك اللجان للشروع بتسجيل النفوس الى (الفلاحية) الواقعة على بعد (١٣) ميل من (عبادان) وتقطنها عشائر (كعب) للشروع بتسجيل النفوس هناك بوصفه مقدمة لتطبيق التجنيد الاجباري ، بيد ان الأهالي اعلنوا رفضهم للتسجيل واقدموا مساء السادس والعشرين من شهر اذار ١٩٣١ على مهاجمة اللجان في مخفر الشرطة وقتل مأمور التسجيل وثلاثة من الدرك واصابة عدد آخر من افراد المخفر الذين هربوا من مخفر شرطة (الفلاحية)[٧١].

مثل هذا الحادث بداية للانتفاضة المسلحة للعشائر العربية في (المحمرة) ضد حكومة رضا شاه ، بعد ان استعدت عشائر (كعب) للمواجهة بجمع الرجال والسلاح وارسال النساء والأطفال لعشيرة أخرى (عشيرة المحيسن) ، واخذ الجنود بدورهم يحاصرون (الفلاحية) ووقعت بالفعل معركة استمرت بضعة ساعات قتل فيها عشرين رجلاً من أبناء عشائر (كعب) وجرح خمسة عشر شخصاً منهم في حين تكبدت القوات الحكومية بقتيلٍ واحد وثلاثين جريح [٧٢] .

كشف القنصل العراقي في (المحمرة) للحكومة العراقية النقاب عن أسباب هذه الحادثة موضحاً ان رفض الأهالي للتسجيل (تسجيل النفوس) الذي اعتبروه مقدمة للتجنيد الاجباري هو سبب المواجهة ، بيد انه أشار الى ان السبب الحقيقي ومن وجهة نظره هو " **الحاح السلطة منذ عام كامل على اجبار أبناء الأرياف على نبذ الزي العربي وارتداء الزي الافرنجي والبهلوية في الرأس مما أدى الى نفور أبناء العشائر**"[٧٣] ، وأضاف في تقريره أيضاً ان عشيرة (كعب) من العشائر شديدة المراس التي تأبى الضيم والاهانة وقوامها (٤٠) الف رجل يمتلكون الأسلحة النارية وما يشد عضدهم هو مؤازرتهم من أبناء عمومهم (الـ محيسن) وكذلك حلفاؤهم من عشيرة (بني طرف) في (الكارون) وهؤلاء جميعاً لا يقلون عنهم عدة وعدداً [٧٤] .

اتبعت حكومة رضا شاه سياسة التهدئة إزاء هذه الحركة وذلك لقلة عدد القوات النظامية هناك التي لا تتجاوز (١٥٠) جندي في (المحمرة) و(١٥٠) جندي في (الفلاحية) و(١٠٠) جندي في (الاهواز) وهي قوات بسيطة في عددها وتسليحها لا تتمكن من فعل أي شيء امام تظافر العشائر على مواجهتها ، لذلك اخذت تعول على قرب موسم الحصاد لاحتواء هذا التحرك العسكري ولأجل عدم اثارة الرأي العام الإيراني منعت الصحافة من نشر اية اخبار عن هذه الحوادث [٧٥] .

من الفيد ان نبين هنا ان القنصل العراقي في تفسيره لهذه الحادثة قد ذهب بعيداً عن الواقع اذ ان السبب الحقيقي للمواجهة مع السلطة هو رفض أبناء العشائر للجندية وذلك لارتباطهم بأراضيهم ومواشيهم ، وما محاولته من تفسير المواجهة على انها صراع على الهوية العربية الا لجلب انتباه الحكومة العراقية لها والتدخل فيها ، مع عدم نفينا ان يكون ذلك عاملاً مساعداً في قيام هذا التحرك العسكري وليس السبب الحقيقي له، اذ ان الامر الذي حدث مع عشائر (المحمرة) لا يختلف عما شهدته مناطق الفرات الأوسط والجنوب في العراق عندما شرعت الحكومة بتنفيذ احكام قانون الدفاع الوطني .

استمرت حكومة الشاه على سياسة التهدئة وعدم التصعيد ، وذلك لقلة عدد الجنود هناك فضلاً عن كثرة الاهوار في (الفلاحية)، وهذا ما حملها على استمالة رئيس عشائر (كعب) الى جانبها باستدعائه الى (الاهواز) للتفاوض معه ،الا انه رفض ذلك لعلمه " **بما يحصل للرؤساء في الاهواز**" على يد الحكومة [٧٦] (أراد هنا ان يذكر بتجربة اسلافه مع السلطة) ، مؤكداً ان عشيرته "**التزمت بكل واجباتها تجاه الحكومة الإيرانية ولكن تأتي الحكومة لتجند أبناء عشيرته لتحارب عن مصالحها الخاصة**" [٧٧].

برقية شيخ عشائر (كعب) تؤكد ان الجندية المحرك الأساس للحركة ، التي حاولت حكومة الشاه تطويقها من خلال إطالة امد المواجهة حتى يتسرب السأم والملل لاسيما بعد اقتراب موسم الحصاد (امنية كل مزارع) ، بيد ان اشارته الى زج أبناء عشيرته للدفاع عن مصالح الحكومة الخاصة ، تقدم لنا دليل على عدم انتمائه الى الحكومة القائمة في ايران ، على الرغم من القضاء على استقلاله السياسي .

رسم رضا شاه في ضوء تلك المعطيات سياسة جديدة لاحتواء الحادثة بعزل عشائر (كعب) عن العشائر الأخرى بإرساله وفود رسمية الى زعماء عشائر (الـ محيسن) و(بني طرف) لتأييد الحكومة ، بيد ان تلك الجهود باءت بالفشل وذلك لقوة العلاقة بين تلك العشائر لاسيما وان عشيرة (الـ محيسن) هم أبناء عم شيخ عشائر (كعب) ويربو عدد رجالها (٥٠) الف رجل ويسيطرون على طول ضفة شط العرب المقابلة لـ (الفاو) [٧٨].

تنبأ رضا شاه بفشل مخططه ، لاسيما وانه لم يشأ منه الا لكسب المزيد من الوقت لاستكمال استعداداته العسكرية ، اذ بدأت القطعات العسكرية تتوافد على المنطقة بسرية تامة عبر نقل الجنود بسيارات خاصة معظمها للرعايا العراقيين ، الذين اكدوا ذلك للقنصلية العراقية في (المحمرة) ، مطالبين تدخلها لأجل عدم زجهم في اعمال السخرة [٧٩].

قادت الأحوال الى المواجهة العسكرية مرة أخرى بعد ان اشتد ساعد عشائر (كعب) نظراً لوصول كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد اليها عبر الحدود الكويتية ، وتمكنت من الانتصار على القوات النظامية في اول مناوشة لهم في (الفلاحية) ، لينظم جميع افراد عشائر (الـ محسين) و(بني طرف) للحركة "**ورفعت يوم الخميس الموافق الثامن من نيسان ١٩٣١ الرايات العربية ضد السلطة**" ، مما اضطر رضا شاه الى اعلان الهدنة والدعوة الى التهدئة والحوار ثانيةٍ [٨٠] .

لعل من المفيد الإفصاح هنا ان قضية وصول الأسلحة للعشائر المنتفضة لا يمكن تبرأة ساحة الحكومة العراقية أو على الأقل العشائر العراقية منها ، نظراً للروابط والصلات الوثيقة بين عشائر ضفتي شط العرب ، ونعتقد انها فكرت دفعاً للحرج عن الحكومة العراقية بإرسال الأسلحة والذخائر لعشائر (المحمرة) من جبهة الكويت .

نجحت سياسة الحكومة بتطويق الازمة من خلال المماطلة والتسويف لتتسرب مشاعر الملل من الحرب التي الحقت افدح الاضرار بنشاطهم الزراعي ، مما مكن الحكومة من استئناف اعمال تسجيل النفوس في (خوزستان) وبذلك لم يبقَ امام أبناء العشائر من سبيل لمواجهة هذه الإجراءات الا بالهرب الى داخل الحدود العراقية [٨١] .

اتضح لنا في ضوء ما تقدم ان (المحمرة) اكبر محل لتواجد العراقيين وعشائر شط العرب في الأراضي الإيرانية ، وكان نصيبهم من المعاناة من نظام رضا شاه الكثير لذا نجد من المناسب تسليط الضوء على هذه المنطقة وفقاً لما نطقت به وثائق القنصلية العراقية في (المحمرة) التي اشارت الى ان "**خوزستان قد غير اسمها من عربستان الى خوزستان قبل اربع سنوات (١٩٢٧) وهي احدى الايالات الثمان عشر التي تؤلف الدولة الإيرانية ، تقع جنوب ايران مما يلي الحدود العراقية وتتألف من (المحمرة ، عبادان ، الفلاحية، الاهواز ، شوشتر، دزفول بهمهان ، مسجد سليمان) ، ويبلغ تعداد نفوسها (٥٠٠) الف نسمة ثلثهم عرب صحيحو النسب لهم أقرباء في العراق ، وعشرة الاف منهم عراقيين** " [٨٢].

بينَ تقرير القنصل العراقي في(المحمرة) كذلك ان المنطقة كانت امارة عربية مستقلة الغيت من قبل حكومة رضا شاه التي انتدبت اميرها السابق عضواً في مجلس الاعيان الايراني ، وعينت ابناءه ضباطاً في الجيش الإيراني ، ونصبت احدهم رئيساً لعشائر (الـ محيسن) ، وأضاف ان قرار الغاء الامارة لم يحظَ بأي اهتمام أو حتى ردة فعل من أبناء عشيرته أو حلفاءه وذلك لتوزيع أراضيه على الفلاحيين[٨٣] .

ادارَ هذه "**الايالة والٍ**" اتخذ من (الناصرية –الاهواز) مركزاً له ، ومعظم "**القضاة ليسوا من خريجي القانون بل من الروحانيين**" ، وفيها (٣٧) مدرسة ، منها خمس مدارس للإناث ومجموع تلامذتها (٤٠٠٠) تلميذ معظمهم من أبناء المسلمين ، وبلغ مجموع هيئتها الادارية (١٧٥) معلم ومعلمة جلهم من "**العراقيين**" [٨٤]، فضلاً عن "**مدرسة المحمرة**" التي أسسها "**الاسرائيليين العراقيين**" وفيها (٧٠) تلميذ و(٣) معلمين ، و" **مدرسة الناصرية**" الخاصة بـ"**المسيحين العراقيين**" وفيها (٤٠) طالب وطالبة[٨٥] .

وكشف اخيراً في تقريره ان (خوزستان) ومنذ مطلع أيار ١٩٣١ شهدت " **فرار الالاف الى الحدود العراقية هربا من الجندية وجميعهم من العراقيين، وقد عمدت القنصلية العراقية على تزويدهم بأوراق دخول للأراضي العراقية وتسجيل نفوسهم بوصفهم مواطنين عراقيين ، لهم الحق في امتلاك الجنسية العراقية** " [٨٦] .

بدا واضحا في ضوء ما تقدم حجم المعاناة الكبيرة التي تعرض لها أبناء عشائر ضفتي شط العرب من حكومة رضا شاه والتي قادتهم للحراك المسلح ضدها، وهنا يطرح تساؤل مهم ، هل اقتصرت هذه المعاناة وغيرها من التحديات على أبناء العشائر ، ام امتدت الى سواهم لاسيما واننا بينا ان المكون العربي في المحمرة لا يقتصر على أبناء العشائر فقط ، لذا من الضروري

تحري ذلك والوقوف على تلك المعاناة ان وجدت وموقف الحكومة العراقية وجهودها في رفع تلك المعاناة عنها .

كان أول تحدٍ للرعايا العراقيين من بعد موضوع الجنسية الإيرانية هو مشكلة العمال العراقيين العاملين في شركة (النفط الإنكليزية–الفارسية) ، اثر اتخاذ ادارتها قراراً يقضي بتسريح عدد كبير منهم وحجب رواتبهم ، وعزمها "**تسريح جميع العمال من غير الإيرانيين** " ، الامر الذي حمل اولئك العمال على مراجعة القنصليات العراقية لضمان حقوقهم ، والتي استطاعت بوساطة بريطانية ان تسمي شخصية بريطانية في الشركة يعرف بـ " **مدير المحمرة**" يتولى مسؤولية شؤون الموظفين العراقيين[٨٧].

لعل من المفيد الإشارة هنا ان موضوع تسريح العمال العراقيين من غير الايرانيين ، يمكن التماس العذر له اذ يبقى المواطن الإيراني هو صاحب الحق الأول في فرصة العمل ، بيد ان حجب الرواتب والمكافاة عنهم قرار فيه تعسف واضح .

امتدت آثار إجراءات حكومة رضا شاه التعسفية الى التجار العراقيين في ايران الذين عانوا كثيراً من الاضرار بمصالحهم بسبب عدم اعتراف حكومته بشهادات أموالهم المودعة في دوائر الكمارك ومنحهم مدة وجيزة لجلب مستندات تثبت عائدية تلك الأموال لهم ليتسنى لهم خراجها من دوائر الكمارك ، فضلاً عن المماطلة في اصدار جوازات السفر لهم ولغيرهم من العراقيين في ايران التي تجاوزت العام الكامل [٨٨].

تدخلت القنصلية العراقية في (المحمرة) لحماية حقوق رعاياها في ايران وتقصت عن أسباب حجز الأموال العائدة للعراقيين هناك [٨٩] ، وأوضحت في تقريرها ان سبب ذلك يرتبط بصدور القانون الإيراني "**دور قانون جديد** " الخاص بالأموال غير المنقولة الذي يعد محاولة حكومية لتأمين تجارتها الخارجية وسيطبق بحق جميع التجار ومنهم العراقيين الذين لا يمكن استثنائهم على الرغم من كونه يمثل ضربة مؤلمة للتجار العراقيين لما يتضمنه من قيود على "**كميات البضائع وحجم الأموال وتحويلها الى العملة المحلية على ان ينجز جميع ذلك في غضون ثلاثة اشهر فقط ، والتعهد بتصدير البضائع الإيرانية مقابل قيمة البضائع المستوردة**"[٩٠] .

يبدو واضحاً ان هذا الاجراء كان المقصد الأساسي منه هو حماية المنتج المحلي ، ومقدمة حقيقية لتأميم الاقتصاد الإيراني ، دونما الالتفات الى اعبائه على التجار لاسيما غير الإيرانيين ، فكما هو معروف ان التاجر يبحث عن الأرباح الكبيرة التي تضمنها له تجارة

الاستيراد اكثر من تجارة التصدير ، وتجدر بنا الإشارة هنا الى ان تعسف نظام رضا شاه كان اكبر بكثير من ان تضع مهارات الدبلوماسيين حد لتجاوزاته اتجاه الرعايا العراقيين .

استمرت حكومة رضا شاه بإجراءاتها التعسفية بحق ابناء ضفتي شط العرب ، بعد قرارها بنفي صاغة الذهب من (الاهواز) الى (البصرة) من دون سابق انذار[٩١] ، واصدارها قرار يقضي بحرمان العراقيين في ايران من "**حق التملك**" والزمتهم بـ"**بيع املاكهم في مدة أقصاها ثلاثة شهور**"[٩٢] مما حمل القنصلية العراقية في (المحمرة) على التدخل ولم تثمر وساطتها الا عن منحهم "**حق امتلاك دار واحدة فقط**" ، مع التشديد على "**عدم جواز امتلاكهم الأراضي الزراعية** " ، وبذلك لم يتضمن هذا القرار أي مبادرة لحل ازمتهم لاسيما وان جلهم من ملاك الأراضي الزراعية الذين امسوا مع أصحاب المحال التجارية في المدن، لا يمتلكون أي شيء في ايران [٩٣].

امتدت ايضاً معاناة العراقيون في ايران الى (كرمنشاه) اذ مني هؤلاء بذات المضايقات التي تعرض لها إخوانهم في (المحمرة)، اذ حرموا من حق التملك او حتى استئجار الأراضي والدور ، والامتناع عن تصديق أية وثائق عراقية عائدة لهم ، بعد جلب عدد كبير منهم الى الحدود بحجة تدقيق اوراقهم (جوازات سفرهم العراقية) [٩٤]، فضلاً عن تعرض عدد كبير من العراقيين من أهالي مدينة (رام هرمز) في (خوزستان) الذين استوطنوا هذه المدينة قبل (٢٥٠) سنة الى مضايقات عدة من قبل الحاكم الإداري في المنطقة اثر مطالبته لهم بتغيير زيهم العربي، مما حملهم على اللجوء الى القنصلية العراقية في (المحمرة) طلباً للحماية منه[٩٥].

اتخذت القنصليات العراقية لاسيما في (المحمرة) من هذه القضايا برمتها موقفاً خجولاً للغاية ، اذ اقتصر على المناشدة ولم يأتِ بأية مكاسب للرعايا مطلقاً ، بل بلغ من الضعف عند محاولته توظيف احدى دور السينما في (الاهواز) بوصفها الدار الوحيدة هناك لنشر الثقافة العربية بين المواطنين ، من خلال عرض الأفلام باللغة العربية [٩٦] ، وهذا الموقف نابع من موقف الحكومة العراقية وما كانت تكابده من ضغوط في سنوات الانتداب البريطاني .

سعى الملك فيصل الأول الى وضع حد لتلك المعاناة بإعلانه التوجه لزيارة ايران ومقابلة الشاه وتم تأليف وفد رفيع المستوى لمرافقته في هذه الزيارة [٩٧]، واتخذت الترتيبات اللازمة لها من قبل المفوضية الملكية العراقية في (طهران) [٩٨]، ووصل الملك فيصل صباح يوم الثالث والعشرون من نيسان الى (طهران) ومكث فيها ثلاثة أيام قابل فيها شخص الشاه وكبار الشخصيات الرسمية الإيرانية والهيئات السياسية والشخصيات الدينية[٩٩] .

وبانت نتائج هذه الزيارة التي لم تسفر عن أية نتائج ملموسة منذ اللحظة الأولى ، اذ خطط ان يتضمن منهاج الزيارة تقديم الملك فيصل وسام الرافدين من النوع العسكري والدرجة الأولى

لشاه ايران ، بيد ان ذلك لم يتم ، وذلك لعدم إعطاء الحكومة موافقة بذلك من دون بيان الاسباب، ولم تثمر أيضا المباحثات التي جرت على هامش الزيارة عن شيء يمس العراقيين[١٠٠].

استمرت أحوال الرعايا العراقيين على ما تم توضيحه آنفاً من دون أي تغيير في المواقف حتى عام ١٩٣٣ الذي يشكل وبحسب تقارير القنصليات العراقية هناك منعطفاً غير مألوف من قبل ، وهو تعرض ملاذهم هناك (الهيئات الدبلوماسية العراقية) الى التجسس ، اذ اكد القنصل العراقي في (المحمرة) ان قنصليته باتت "**محاطه بالجواسيس لجمع الاخبار والمعلومات عن العراقيين مما جعلهم يخشون مراجعة القنصلية ، او عليهم اخذ موافقة رئيس المنظمة** [١٠١]، **الذي جند سواق السيارات والزوارق وعمال المقاهي**"[١٠٢] ، فضلاً عن استعانته بـ" **بعض العراقيين اليهود**" في (المحمرة) الذين يسعون الى حماية مصالحهم ومراكزهم التجارية لدى الحكومات المحلية ، ويتزعمهم احد كبار التجار اليهود العراقيين ، فضلاً عن مختار اليهود في (المحمرة) وملتزم السيارات فيها[١٠٣]، وبرأ في الوقت ذاته ساحه العراقيين المسلمين وكذلك المسيح من تلك الاعمال مؤكداً انهم من المخلصين للدولة العراقية ولايزالون متمسكين بزيهم "**العقال واليشماغ الطربوش، السدارة** " على الرغم من التضييق الواقع عليهم، اذ منعوا من "**مطالعة الصحف العراقية**" وكذلك حرموا من "**امتلاك دار او حانوت**" مما اضطرهم لتسجيل املاكهم بأسماء شخصيات إيرانية يثقون بها [١٠٤] .

ادانت الحكومة العراقية هذه الأساليب ووجهت وزارة الخارجية بإبلاغ الخارجية الإيرانية بضرورة إيقاف هذه الممارسات وبخلافه ستضطر الحكومة العراقية الى معاملة الرعايا الايرانيين في العراق بالمثل [١٠٥].

اعلن عن هذه الإجراءات خلال تأريخ الشروع بالانتخابات النيابية في الوقت الذي كانت تنظر فيه السلطة بعين القلق لأوضاع المنطقة (المحمرة) لما شهدته من تحدٍ سابق للسلطة كما مر بنا [١٠٦] ، فضلاً عن توتر علاقتها مع بريطانيا عقب الغاء امتياز (نفط شركة دارسي) ، وهذا ما دل عليه حشد اكثر من ثلاثة الاف جندي في (خوزستان) ومرابطة ثلاثة قطع من الاسطول الإيراني عند مصب نهر (الكارون) [١٠٧].

يبدو واضحا في ضوء ما تقدم ان حكومة الشاه لم يكن مقصدها من وراء تلك الاعمال مراقبة مراجعي القنصليات العراقية كما أشارت تقارير القنصل ، وانما الخوف من توظيف تلك الهيئات للدعاية البريطانية وهي مطلعة تماماً على وثاقة العلاقات العراقية–البريطانية .

حمل هذا الواقع القنصل العراقي في (المحمرة) مطالبة الحكومة العراقية بقيام متصرف (بغداد) و(كربلاء) بذات الإجراءات بحق الرعايا الإيرانيين في العراق حتى تعمد حكومة الشاه

الى تحسين معاملة الرعايا العراقيين او على الأقل " **تكف الشرطة الإيرانية الاستبدادية عن إجراءاتها بحق الرعايا العراقيين**"" على حد تصريحه[١٠٨] ، مؤكداً استمرار " **الاعمال الجاسوسية** " التي امست واضحة للعيان ولم يعد بإمكان أي عراقي مراجعة القنصلية بعد ان تحولت خربة لبيع الحطب امام مقرها الى مركز لتجمع الجواسيس[١٠٩]، واستمرار "**ابتزاز الأهالي للحصول على المكاسب المالية ومنع وصول الاخبار الى القنصلية العراقية مما حمله الى تحري الاخبار من خلال القنصلية البريطانية ، والامعان بمنع تداول الصحف العراقية**"[١١٠] .

واطلع الحكومة العراقية على اهم اجراءاته إزاء ما تقدم بمقابلة حاكم (المحمرة) يوم السبت الموافق الرابع من شباط ١٩٣٣ وتسليمه مذكرة مقرونة بـ" **الامتعاض والشدة**" ، تعبر عن ادانته لهذه الاعمال ، مطالبا بوضع حد لها [١١١]، وقيامه بسحب جوازات السفر العراقية عن (٦) اشخاص من العراقيين اليهود وذلك " **لسريان دم الخيانة في عروقهم**" ، بعد تثبته من ضلوعهم بأعمال التجسس [١١٢]، واقدم كذلك في رسالة تعبر عن تحديه لتلك الاعمال التي نوهنا عنها آنفاً ، على رفع العلم العراقي على سطح بناية القنصلية على سارية بلغ ارتفاعها (٦م) على سطح بناية ارتفاعها (١١م) مصنوع من الصوف الإنكليزي لكي لا يتغير لونه ، ليكون "**اعلى علم اجنبي في عموم ايران وسط حضور شعبي كبير من رعايا الدولة العراقية من المسلمين والمسيح**" الذين اصطفوا تحته[١١٣].

تم هذا الاجراء في ظل أجواء التهدئة وتحسن العلاقات الثنائية التي يمكن تلمسها في قرار الحكومة الإيرانية القاض بمنح كافة التسهيلات لدخول الإيرانيين للعراق لزيارة العتبات المقدسة ، والسماح للعراقيين في ايران أداء فريضة الحج دون الحاجة للمرور بالعراق ، بعد الحرمان والمنع لسنوات طويلة[١١٤]، واخذت لغة التقارير القنصليات تغيب عنها قضايا معاناة وتحديات العراقيين هناك وتتحدث فقط عن الزيارة المرتقبة لرضا شاه الى (بغداد)[١١٥] ، والتنسيق العسكري العالي لتامين سلامة الحدود وتصفية الحركات الكردية هناك[١١٦] ، التي افضت جميعها الى عقد المعاهدة العراقية –الإيرانية لسنة ١٩٣٧ والتي تكفلت بحل الكثير من المشاكل العالقة بين البلدين [١١٧].

الخلاصة واهم الاستنتاجات

- أمست ومنذ عام ١٩٢٥ معاناة سكان ضفتي شط العرب لاسيما العراقيين منهم واضحة للعيان نتيجة للأسباب التالية :

أ. قيام نظام رضا شاه الدكتاتوري ، ومحاولته إقامة امبراطورية عسكرية عظمى في الشرق الأوسط.

ب.اصدار الحكومة العراقية "**نظام تطبيق الاتفاقية العدلية**" الذي الغى امتيازات الرعايا الايرانيين في العراق، الذي منح رضا شاه مبرراً في ممارسة ضغوطه على أبناء شط العرب لأجل حمل الحكومة العراقية على العدول عن قرارها .

ت. القضاء على استقلال امارة عربستان لأجل احكام سيطرته على ثروات المنطقة (النفط)، مما جعل العشائر العربية التابعة لأمير (المحمرة) هدف للمشاريع التوسعية.

ث.الدعم البريطاني الكبير لشخص رضا شاه وصناعة ما عرف لاحقاً بمشروع (حراس الخليج) لحماية مصالحها في المنطقة.

ج. التحديات الجسيمة التي مرت بها الدولة العراقية في المرحلة الأولى من تأسيسها ، جعلت رضا شاه يسعى لاستغلالها لتقوية ومد نفوذه .

- كانت قضية فرض الجنسية الإيرانية هي أهم تحدٍ تعرض له سكان شط العرب ، سواء كان ذلك في العراق او في المحمرة ، فضلاً عن انها سبب جميع المعاناة التي تعرض لها العراقيون في ايران.
- زاد من معاناة أبناء ضفتي شط العرب ذلك المكون المتميز بأصوله وثقافته وعاداته وتقاليده عن المجتمع الايراني عوامل عدة لعل أهمها:

أ.عدم اعتراف رضا شاه بشرعية الدولة العراقية، وبالتالي عدم وجود قنوات تواصل مباشرة يمكن من خلالها التباحث لحلحلة المشاكل والتحديات التي تعرض لها العراقيين هناك.

ب.دكتاتورية واستبداد رضا شاه الذي عانت منه جميع فئات الشعب الإيراني .

ت.المشاكل والتحديات التي واجهت الدولة العراقية في المرحلة الأولى من تأسيسها على صعيد السياستين الداخلية والخارجية .

- التزمت الحكومة العراقية بالحوار والتهدئة وعدم تصعيد المواقف مع نظام رضا شاه، والاكتفاء بالرد على إجراءاته التعسفية بالشجب والاستنكار بيد انه موقفها هذا لم يكن بمستوى الازمة ولم يكن موفقاً وان وجد ما يسوغ لها هذا الموقف ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال :

أ.لم تقدم الحكومة العراقية بموقفها هذا أية مكاسب لرعاياها في ايران .

ب.لم تستطع الحكومة العراقية بذلك الموقف ان تثني نظام رضا شاه عن أي قرار بحق الرعايا العراقيين او أبناء العشائر العربية في (المحمرة) .

- لم تنهض الهيئات الدبلوماسية العراقية بأعباء المسؤولية ، لاسيما بعد زوال جميع الاعذار بوجود تمثل سياسي مشترك ، اذ اتضح لنا من مجموع (١٣٠٠) وثيقة رسمية بحثت في موضوع العلاقات مع حكومة رضا شاه خلال السنوات (١٩٢٥-١٩٣٣) اختصت (١١٠) وثيقة فقط

بموضوع الرعايا العراقيين في ايران وأبناء ضفتي شط العرب أي بنسبة ٨,٤٦% وهي لا نسبة لا ترتقي الى مستوى الازمة وحجم التحديات التي تعرض لها المكون، وهذا الموقف هو نتاج لموقف الحكومة العراقية الذي اشرنا آنفاً انه لم يكن بمستوى حجم معاناة المكون العربي .

• أدت الحكومة البريطانية دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر وعدم السماح بالتوتر ، وان كان ذلك بدافع الحرص على سلامة مصالحها.

الهوامش

[١] رضا شاه : (١٨٧٨-١٩٤٤) رضا عباس قلي خان ، من (مازندران) شمال ايران ، ضابط في الجيش الإيراني، تقلد العديد من المناصب العسكرية السيادية منها (وزارة الحربية ، رئيس الوزراء) ، وفي ١٥أيلول ١٩٢٥ اختير ملكا لإيران ، انتهت حياته السياسية في ١٦أيلول١٩٤١بتنازله عن العرش لابنه محمد رضا ، توفى منفيا في مدينة (جوهانسبرغ) في جنوب افريقيا. للتفاصيل ينظر: كمال مظهر احمد، "افاق عربية" (مجلة)، بغداد، ١٩٨٨، العدد٣، ص٤٤.

[٢] للتفاصيل عن مراحل تأسيس امارة عربستان والقضاء عليها. ينظر : مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لأمارة عربستان العربية ، تقديم احمد عبد الرحيم مصطفى، (القاهرة: دار المعارف،١٩٧١).

[٣] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط٧(بيروت :دار الرافدين،٢٠٠٨)، ج٣، ص٣٤٧.

[٤] وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٢٥، قسم الأنظمة ، (بغداد: مطبعة الحكومة ،١٩٢٦)، ص١٢٧-١٢٩.

[٥] د. ك. و ، م. ب. م ،التسلسل ٣١١، الرقم ٢٥٨١، تجنس عشائر شط العرب بالجنسية الإيرانية ، ١٩٢٥، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ١٥٧٥ في ١٩٢٥/٦/٢٠، وبطية كتاب دار الاعتماد البريطانية المرقم s o.113 in18/6/1925 ، و١، ص١

[٦] المصدر نفسه ، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء الى دار الاعتماد البريطانية س.د ١٤٤٢ في ١٩٢٥/٦/١٨، و٢،ص٢-٣.

[٧] المقصود به "السير هنري روبرت كوناي دوبس" (Henry Dobbs) .

[٨] د.ك.و، م.ب.م، تجنس عشائر شط العرب بالجنسية الايرانية ، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى وزارة المستعمرات في لندن المرقم co 1128 in 24/6/1925,doc3, P4 .

[٩] ثورة العشرين : "**ثورة مسلحة بدأت في ٣٠حزيران ١٩٢٠ من الفرات الأوسط وعمت أرجاء البلاد، ساندتها القوى الدينية والشعبية وكرست الصحافة نفسها لتكون لسان حالها، هدفها تحرير واستقلال البلاد**". للتفاصيل ينظر: عبد الشهيد الياسري، البطولة في ثورة العشرين،(النجف : مطابع النعمان،١٩٦٦)؛عبد الرزاق الحسني ،الثورة العراقية الكبرى سنة١٩٢٠،ط٦،(بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢) .

[١٠] د. ك. و ، م. ب. م ،التسلسل٣١١، الرقم ٢٥٨١،تجنس عشائر شط العرب بالجنسية الإيرانية ، ١٩٢٥، كتاب وزارة الخارجية الإيرانية الى القنصل البريطاني في بغداد المرقم ٣١١١ في ١٩٢٥/٦/١٧، و٤، ص٦-٧.

[١١] المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ١٦٤٨ في ١٩٢٥/٧/٦ وبطيه نسخه من رسالة المعتمد السامي في بغداد الى السفير البريطاني في طهران المرقمة ١١٢٨ في ١٩٢٥/٦/٢١،و٥،ص٨.

[١٢] المصدر نفسه ،التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٩٩ ،العراقيون في الخارج ، ١٩٢٨/٦/٦-١٩٢٨/١٠/١١،كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ع/١٩٤ في ١٩٢٨/٦/٩،و١، ص١-٢.

[١٣] المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء الى وزراة الداخلية المرقم ١٧٠٤ في ١٩٢٨/٦/٣٠،و٢،ص٣.
[١٤] المصدر نفسه، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى وزارة المستعمرات المرقم B.O/187 IN 25/6/1928,doc3,P4-5 .
[١٥] المصدر نفسه، doc4 ,P6 .
[١٦] للتفاصيل عن مواد مفاوضات معاهدة ارضروم ١٨٤٣-١٨٤٧ وموادها ينظر: جميل موسى النجار ، العلاقات العثمانية-الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها عليه ١٨٢٣-١٨٧٥،(بيروت: دار الرافدين،٢٠١٦)،ص١١١-١٣٢.
[١٧] د. ك. و، م. ب. م ، تجنس عشائر شط العرب بالجنسية الإيرانية ، ١٩٢٥، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى وزارة المستعمرات المرقم B.O/187 IN 25/6/1928,doc5,p7-8 .
[١٨] المصدر نفسه، doc6,P9 .
[١٩] المصدر نفسه، doc7,P10 .
[٢٠] نصت المادة ثالثا من (قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٢٤) على : " **كل من كان في اليوم السادس من اب ١٩٢٤ من الجنسية العثمانية وساكنا في العراق... يعد حائزا على الجنسية العراقية**" ، وصرحت المادة الثامنة على :((يعتبر عراقيا) " **كل من كان له حين ولادته ... والد عراقي...**" و" **كل من ولد في العراق...**" . للتفاصيل ينظر: وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٢٤،(بغداد: مطبعة الحكومة ،١٩٢٥)، قسم القوانين، ص١١٦-١١٩.
[٢١] د.ك.و، م.ب.م ، التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٩٩، العراقيون في الخارج ، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى وزارة المستعمرات المرقم B.O/189 IN 27/6/1928,doc8,P11-12.
[٢٢] المصدر نفسه، رسالة عبد المحسن السعدون الى المستر بوردلين السرية بتاريخ ١٩٢٨/٦/٢٧، و٩،ص١٣.
[٢٣] المصدر نفسه، كتاب مديرية شرطة البصرة الى مديرية الشرطة العامة المرقم س٥١٧ في ١٩٢٨/٧/٢٤،و١١، ص١٣.
[٢٤] قام كل من : " **إبراهيم محمد ، محمد يعقوب المرايحي ، علي يعقوب المرايحي ، حسين علي حيدر ، حسين علي الاشتر ، غايب خضر الاشتر ، عبد الرزاق المتراهن ، رزاق قاسم غافل ، خضير علي لفته، عبد المجيد حميد، رزاق يعقوب**" بتاريخ ١٩٢٨/٧/٢٤ بالاعتداء على السيد "**عبد الرزاق وكيل السيد هاشم النقيب** " . المصدر نفسه، كتاب مديرية شرطة البصرة الى مديرية الشرطة العامة المرقم س ٥١٨ في ١٩٢٨/٧/٢٦، و١٢، ص١٤.
[٢٥] المصدر نفسه، كتاب متصرف البصرة الى مديرية شرطة البصرة المرقم ٢٨٢ في ١٩٢٨/٧/٢٥، و ١٣، ص١٥؛ وجه مجلس الوزراء في جلسة ٧ آب ١٩٢٨ متصرفية البصرة وقائمقامية ابي الخصيب بضرورة اعتقال مرتكبي الحادثة وعدم التهاون معهم . كتاب مجلس الوزراء الى متصرفية البصرة المرقم ٢١٦ في ١٩٢٨/٨/٨، و١٥، ص١٨.
[٢٦] المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء المرقم س٣٣٨٤ في ١٩٢٨/٨/٦،و١٧،ص٢١.
[٢٧] كانت هذه المقاطعة تعود الى "**مصطفى الحاج إبراهيم ، وبعد وفاته دب نزاع بين ابناءه واولاد عمه لاسيما كاظم الحاج يوسف الذي تجنس بالجنسية الإيرانية وادعى امام مخفر الشرطة حيازته للأرض بأمر من السلطة الإيرانية في المحمرة**". المصدر نفسه ، كتاب وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء المرقم س ٣٣٨٤ في ١٩٢٨/٨/٦، و١٨، ص٢٢-٢٣.
[٢٨] المصدر نفسه، و١٧، ص٢٥-٢٦.
[٢٩] المصدر نفسه،ص٢٧.
[٣٠] المصدر نفسه ، مقررات مجلس الوزراء لشهر تموز وآب ١٩٢٨ ، وقائع جلسة ١٩٢٨/٨/٧،و٣٣،ص٥١.

[٣١] المصدر نفسه ، العراقيون في الخارج، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦١٤ في ١٩٢٨/٨/٧، وبطيه ترجمة رسالة المعتمد السامي في بغداد ،و١٩،ص٣٣-٣٤.

[٣٢] المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦١٥ في ١٩٢٨/٨/٨، وبطيه ترجمة الرسالة الى المعتمد السامي في بغداد ، و٢٠،ص٣٥.

[٣٣] المصدر نفسه، كتاب وزراة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ٦١١ في ١٩٢٨/٨/٨،و٢٢،ص٣٧.

[٣٤] المقصود به "**حسن علي حمه يوسف من عشيرة الكبرات ومن ابوين إيرانيين اعتبر عثمانيا ثم عراقيا**" . المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى المعتمد السامي البريطاني المرقم ٥٩١ في ١٩٢٨/٨/٢، و٢٣، ص٣٨.

[٣٥] المقصود به "**سايه بن باوه خان من ابوين إيرانيين** ". المصدر نفسه ، ص٣٨-٣٩.

[٣٦] من الاشخاص الذي سجلوا شكاياتهم في مركز شرطة (مندلي) كل من : " **خالد جعفر وامه عثمانية ، رضا يوسف ، علي قادر ، شكر غلام من ام إيرانية واب عثماني ، اسعد رستم الذي يعتبر نفسه عراقي**". المصدر نفسه ، ص٣٩.

[٣٧] المصدر نفسه، ص٤٠.

[٣٨] اقتادت الشرطة الإيرانية عنوة كل من " **العراقيين عبد وخضير أبناء عبد السيد الشنور ... ونقلتهم بالزورق الى عبادان** " . المصدر نفسه ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم س/٣٥٠٩ في ١٩٢٨/٨/١٣، و٢٤، ص٤١-٤٢.

[٣٩] المصدر نفسه، كتاب الديوان الملكي الى المعتمد السامي في بغداد المرقم، R.O 214 IN 17/8/1928,doc25,p43.

[٤٠] المصدر نفسه، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى الديوان الملكي المرقم، R.O 255 IN 17/8/1928,doc26,p46 .

[٤١] المصدر نفسه ، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم، B.O256 IN 18/8/1928,doc27,p47.

[٤٢] المصدر نفسه ، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى الديوان الملكي المرقم، R.O 222 IN 22/8/1928,doc28,p48 .

[٤٣] المصدر نفسه، كتاب المعتمد السامي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم، B.O 268 in 22/8/1928,doc29,49 .

[٤٤] المصدر نفسه، كتاب المعتمد السامي الى الديوان الملكي المرقم، R.O 265 IN 30/9/1928,doc30,p50.

[٤٥] المصدر نفسه، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم، B.O 345 IN 29/9/1928doc31,p5-52.

[٤٦] المصدر نفسه، p51-52.

[٤٧] المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٦١ في ١٩٢٨/١٠/٨،و٣٣، ص٥٤.

[٤٨] المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية الى وزارة الخارجية المرقم ٤٤١٩ في ١٩٢٨/١٠/٩،و٣٢، ص٥٥-٥٦.

[٤٩] المصدر نفسه ،ص٢٤ ؛ طلبت وزارة الداخلية من وزارة الخارجية رفع احتجاج بذلك الى القنصل الإيراني. كتاب وزارة الداخلية الى وزارة الخارجية المرقم س٣١٨٢ في ١٩٢٨/٧/٢٥،و١٩،ص٢٧.

[٥٠] قامت الشرطة الإيرانية بمصادرة المواشي العائدة للسيد "**حسين باني** " والبالغة (١٨٥) رأس غنم ، فضلا عن مصادرة مواشي قافلة في (ديجي) على بعد ثلاثة اميال من الحدود العراقية. المصدر نفسه ،التسلسل ٣١١،

الرقم ٨٢١، تجاوز الموظفين الإيرانيين ،١٩٢٥-١٩٢٦، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ١٦١٢ في ١٩٢٥/٦/٢٤و ١،ص١-٣.

[٥١] المصدر نفسه ، التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٩٩، العراقيون في الخارج، كتاب الداخلية الى مجلس الوزراء المرقم س٣٣٨٤ في ١٩٢٨/٨/٦،و١٧،ص٢٤-٢٥.

[٥٢] المصدر نفسه ، تجاوز الموظفين الإيرانيين، كتاب المعتمد البريطاني في بغداد الى السفارة البريطانية في طهران المرقم، S.O 1385 IN 13/6/1925, doc2,p4.

[٥٣] المصدر نفسه، كتاب المعتمد البريطاني في بغداد الى السفارة البريطانية في طهران المرقم، S.O 1389 IN 19/6/1925doc3,p5.

[٥٤] المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ١٦٧٧ في ١٩٢٥/٧/١،وبطيه ترجمة كتاب المعتمد السامي المرقم ٧٣١٣ في ١٩٢٥/٦/٢٩،و٤،ص٦-٧.

[٥٥] الملك فيصل الأول (١٨٨٢-١٩٣٣): فيصل بن الشريف الحسين(قائد الثورة العربية وملك الحجاز)، درس في الكتاتيب، انتدب سنة ١٩١٣ عضواً في مجلس المبعوثان ،تولى قيادة جيش الثورة العربية، اختير سنة ١٩٢٠ لعرش سوريا ملكاً ، آل اليه عرش المملكة العراقية للسنوات١٩٢١-١٩٣٣،أدرك دخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، وفي في مستشفى العاصمة السويسرية "**برن**" . للتفاصيل ينظر: توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ،(لندن:دار رياض الريس للنشر،١٩٨٧)؛علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودورة السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق١٨٨٢- ١٩٣٣،(بغداد:منشورات مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠).

[٥٦] د .ك.و، م.ب.م ، الرقم ٨٢١، تسلسل٣١١، تجاوز الموظفين الإيرانيين ،١٩٢٥-١٩٢٦،.برقية الديوان الملكي الى رضا شاه المرقمة ك/٣/١ في ١٤ نيسان ١٩٢٦،و ٩، ص٢٢.

[٥٧] المصدر نفسه، كتاب المعتمد السامي في بغداد الى الديوان الملكي المرقم، R.O 288 IN 20/10/1926, doc11,p25.

[٥٨] المصدر نفسه، كتاب دار الاعتماد الى الديوان الملكي المرقم، R.O 335 IN 25/10/1926,doc12,p26-27.

[٥٩] المصدر نفسه ، P 27.

[٦٠] المصدر نفسه ، التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٩٨ ، العراقيين في الخارج ، ١٩٢٧/١/١٧-١٩٢٧/١٠/١٨، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم س٣/٥/٢٦ في ١٩٢٧/١/١٠،و١،ص١-٢.

[٦١] المصدر نفسه ، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٢٢١ في ١٩٢٧/١/١٣ ، وبطيه كتاب مجلس الوزراء الى المعتمد السامي في بغداد المرقم ٢٢٠ في ١٩٢٧/١/١٣ ،و ٢، ص٣-٤.

[٦٢] المصدر نفسه ، ص٤-٥.

[٦٣] المصدر نفسه، التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٩٩، العراقيين في الخارج ، كتاب وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء المرقم س٣٣٨٤ في ١٩٢٨/٨/٦،و١٧،ص٢٥-٢٦.

[٦٤] ترجمة التقرير سير الإدارة في العراق ١٩٣٠-١٩٣١، "العالم العربي"(جريدة)، بغداد ، العدد ٣٢٦٤، ١٩٣١/٧/٣١،ص١.

[٦٥] توفيق السويدي(١٨٩١-١٩٦٨) :سليمان توفيق يوسف السويدي، ولد في بغداد ، اتم تعليمه فيها ، وحصل على شهادة الحقوق سنة ١٩١٢، والده يوسف السويدي اول رئيس مجلس الأعيان العراقي، تقلد مناصب عده في الدولة العراقية إضافة الى المفوضية الملكية في طهران منها "**وزارة المعارف والخارجية ورئاسة الحكومة سنة ١٩٢٩، ١٩٤٦، ١٩٥٠ ورئاسة مجلس النواب سنة ١٩٢٩**"للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،(لندن:دار الحكمة،٢٠٠٥)،ج١، ص١٣٩-١٤٢.

[٦٦] د.ك.و، م.ب.م، الرقم ٧٣٨، التسلسل٣١١، المفوضية العراقية في طهران ، ١٩٣١/١/١٤-١٩٣١/١٢/١٧، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ١٧٤٧ في ١٩٣١/٤/٢١،و٣،ص١٠.

[٦٧] المصدر نفسه، تقرير المفوضية العراقية في طهران المرقم ٦٣ في ١٩٣١/٤/١٥، و٤، ص١١-١٤.

[٦٨] المصدر نفسه، تقرير المفوضية العراقية في طهران المرقم ١٨٩٢ في ١٩٣١/٥/٣، نص مقابلة المفوض العراقي مع وزير الخارجية الإيراني يوم الاحد ١٩٣١/٤/٢٦، و٢،ص٤.

[٦٩] على الرغم من مهاجمة الصحف الإيرانية للحكومة العراقية كانت هناك صحف يمكن تسميتها بـ"**الموالية**" ومن أهمها "**ايران**" لمحررها "**رهمنا بن شيخ العراقيين** " من مواليد (كربلاء المقدسة) ، و"**اقدام**" لمحررها "**عباس الخليلي**". المصدر نفسه ، ص٤-٦.

[٧٠] المصدر نفسه ، ص٧.

[٧١] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٤٦٥ في ١٩٣١/٤/٦، و٥، ص١٢.

[٧٢] المصدر نفسه ، تقرير قنصل المحمرة المرقم ٢٥٣ في ١٩٣١/٣/٣١، و٦،ص١٣-١٤.

[٧٣] المصدر نفسه ، ص١٥

[٧٤] المصدر نفسه ، ص ١٦-١٧.

[٧٥] المصدر نفسه ، ص١٧.

[٧٦] المقصود به :"**الشيخ خزعل بن جابر بن مرداو الكعبي**".المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ١٦١٥ في ١٥نيسان ١٩٣١ ، و١١، ص٢٩.

[٧٧] المصدر نفسه ، تقرير قنصل المحمرة المرقم ٢٥٣ في ١٩٣١/٣/٣١، و٦،ص١٧-١٨.

[٧٨] المصدر نفسه، تقرير قنصل المحمرة الى المفوضية العراقية في طهران المرقم ٢٦١ في ١٩٣١/٤/٤، و١٢،ص٣١-٣٢.

[٧٩] المصدر نفسه، ص٣٣ .

[٨٠] المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٧٠٦ في ١٩٣١/٤/١٩،وبطيه تقرير قنصل المحمرة الى المفوضية العراقية في المحمرة المرقم ٣٨٣ في ١٩٣١/٤/١٣،و١٣،ص٣٤-٣٥.

[٨١] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦٤٠٤ في ١٩٣١/١٢/١٧ وبطيه تقرير مفوضية طهران لشهري أيلول وتشرين الأول ١٩٣١، و ١٥، ص٣٧.

[٨٢] المصدر نفسه ، التسلسل ٣١١، الرقم ٨٣٤، الحدود العراقية الإيرانية ، ١٩٣١،كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٠٠٤ في ١٩٣١/٥/٩، وبطيه تقرير قنصل المحمرة لشهر اذار ١٩٣١، و٤، ص١١.

[٨٣] المصدر نفسه، ص١١-١٢.

[٨٤] المصدر نفسه ، ص١٢.

[٨٥] المصدر نفسه ، ص ١٣.

[٨٦] المصدر نفسه ، ص١٤-١٥.

[٨٧] المصدر نفسه، التسلسل ٣١١، الرقم ٨٣٧، المفوضية العراقية في طهران، ١٩٣١/١/١٤-١٩٣١/١٢/١٧، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٦٤٠٦ في ١٩٣١/١٢/١٧، وبطيه التقرير الدوري الشهري للمفوضية العراقية في طهران لشهري أيلول وتشرين الاول١٩٣١، و٥٨، ص١٠١-١٠٢ .

[٨٨] المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٤٩١٥ في ١٩٣١/١١/١٥، وبطيه التقرير الدوري الشهري للمفوضية العراقية في طهران لشهري تموز واب ١٩٣١، و٤٣، ص٨٧-٨٨ .

[٨٩] المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٦٣٥ في ١٩٣١/٦/١١،و٣١، ص٦٧ .

[٩٠] المصدر نفسه ، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية المرقم ٢٠٨ في ١٩٣١/٥/٢٦، و٢٧ ، ص ٥١.

[٩١] المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٢٨٤ في ١٩٣١/٥/٢٣، وبطيه كتاب للمفوضية العراقية في طهران المرقم ١١٨ في ١٩٣١/٥/٥،و٢٦، ص٤٩ .

[٩٢] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢١٠١ في ١٩٣١/٥/١٣، وبطيه تقرير قنصل المحمرة لشهر نيسان ١٩٣١، و٢٠ ، ص٣٣ .

[٩٣] المصدر نفسه، ص ٣٤ .

[٩٤] المصدر نفسه ، التسلسل ٣١١، الرقم ٧٣٩، القنصلية العراقية في المحمرة، ١٩٣٣/١/٤-١٩٣٣/١٢/٢٠، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٦٨٦٣ في ١٩٣٣/٧/٢٤، وبطيه تقرير قنصلية كرمنشاه لشهري مايس وحزيران ١٩٣٣، و٣١، ص٥١.

[٩٥] المصدر نفسه ، ص ٣٤-٣٥ .

[٩٦] مفاد رسالة نائب القنصل احمد زكي الى المفوض العراقي في طهران. كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٠٠٤ في ١٩٣١/٥/٩ وبطيه تقرير قنصل المحمرة لشهر اذار ١٩٣١ ،و٣٢ ،ص٥٣ .

[٩٧] تألف الوفد المرافق من " **تحسين قدري (رئيس التشريفات، المقدم جميل الوادي(المرفق الأول لجلالة الملك، باقر سركشك الحسيني (نائب رئيس التشريفات، الرئيس جميل رمزي(مرافق الملك، الدكتور سندرسن باشا(طبيب الملك الخاص**" ، ثم اللحق بالوفد "**ناجي السويدي**". المصدر نفسه، الرقم ٣٣٥٧، التسلسل ٣١١، الرحلات الملكية ،١٩٣٠-١٩٣٣، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج١٩٥ في ١٩٣٢/٣/٢٨،و١،ص٤١ كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج١٩٦ في ١٩٣٢/٣/٢٨، و٢،ص٢.

[٩٨] المصدر نفسه ، كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية المرقم ٤٨٩ في ١٩٣٢/٤/٧، و٣،ص٣-٥.

[٩٩] المصدر نفسه، و٣،ص٦-٧.

[١٠٠] المصدر نفسه،و٣،ص٥.

[١٠١] رئيس المنظمة : (شخصية إيرانية جمعت حولها الجواسيس وتعمل على مراقبة العراقيين والقنصلية العراقية في خوزستان). المصدر نفسه ، القنصلية العراقية في المحمرة، ١٩٣٣/١/٤-١٩٣٣/١٢/٢٠، تقرير القنصلية العراقية في المحمرة المرقم ٦/٥٠٦ في١٩٣٢/١٢/١٤، و١،ص١.

[١٠٢] المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٠٩ في ١٩٣٣/١/٤، بطيه تقرير القنصلية العراقية في المحمرة المرقم ٦/٥٠٦ في١٩٣٢/١٢/١٤، و١،ص٢-٣.

[١٠٣] يتزعم هؤلاء اليهودي "**المعلم صيون ايتـه** ، والمختار "**معلم نـاحوم**" وملتزم السيارات **شلومو**" .المصدر نفسه، و١،ص٣-٥.

[١٠٤] المصدر نفسه، و١،ص٥-٦.

[١٠٥] المصدر نفسه، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية س ٣/٥٠٠ في ١٩٣٣/١/١٢،و٢،ص٨.

[١٠٦] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢٠٩ في ١٩٣٣/١/١٠، وبطيه تقرير المفوضية العراقية في طهران لشهر كانون الأول ١٩٣٢،و ٣، ص١١.

[١٠٧] المصدر نفسه ، كتاب الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٥٢٤ في ١٩٣٣/١/٢١، وبطيه تقرير قنصل المحمرة المرقم ٦/٢٨ في ١٩٣٣/١/١١، و٥، ص١٢-١٣.

[١٠٨] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٨٤٩ في ١٩٣٣/٢/٤ وبطيه تقرير قنصلية المحمرة المرقم ٦/٥٢ في ١٩٣٣/١/٢٥، و٩،ص٢٣.

[١٠٩] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٣٤٤ في ١٩٣٣/٢/١٨ وبطيه تقرير قنصلية المحمرة المرقم ٦/٨٨ في ١٩٣٣/٢/١٣، و١٣ ، ص٢٧.

[١١٠] المصدر نفسه ، ص ٢٨-٢٩ .

[١١١] المصدر نفسه ، ص ٣٠.

[١١٢] المصدر نفسه، كتاب القنصلية العراقية في المحمرة الى وزارة الخارجية المرقم ٦/١٢٩ في ١٩٣٣/٢/٢٣، و ١٤، ص ٣١.

[١١٣] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٠٨ في ١٩٣٣/٢/١٢، بطيه تقرير قنصلية المحمرة عن شهر رمضان المبارك ، و٣٣، ص٥٥.

[١١٤] المصدر نفسه ، تقرير كرمنشاه الى المفوضية العراقية في طهران المرقم س٥١٧ في ١٩٣٣/١٢/٢٠، و٧١، ص١٠٣.

[١١٥] لم تتحقق زيارة رضا شاه الى بغداد رغم الاستعدادات الكبيرة لها وتخصيص مبلغ قدره (٣٢٨١) دينار لتخصيص السيارات وتأهيل قصر الزهور وتزيين شوارع العاصمة ، وتأكيدات الخارجية الإيرانية بإجرائها عقب كل تأجيل لها . للتفاصيل وثائقياً عن زيارة رضا شاه المزعومة الى العراق ينظر: المصدر نفسه، التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٨٧ ، زيارة شاه ايران الى العراق ، ١٩٣٣-١٩٣٦،و١-١٣، ص١-٣٢.

[١١٦] بذلت القطعات العسكرية العراقية دور كبير في التضييق على الجماعات المسلحة التي من شانها تعكير صفو العلاقات العراقية –الإيرانية واضطرت هذه الجماعات الى القاء سلاحها والتسليم غير المشروط للحكومة الإيرانية. للتفاصيل وثائقياً ينظر: المصدر نفسه ، التسلسل ٣١١، الرقم ٨٣٩، الحدود العراقية –الإيرانية ، ١٩٢٧-١٩٤٠،و١-٥،ص١-١٨.

[١١٧] كان طريق المفاوضات العراقية –الإيرانية لتوقيع هذه المعاهدة طويل جدا استمر منذ عام ١٩٣٣ وحتى وقعت عام ١٩٣٧.للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه، التسلسل ٣١١، الرقم ٩٠٥، المعاهدة العراقية –الإيرانية ١٩٣٣-١٩٣٧.

قائمة المصادر

١. الوثائق غير المنشورة (ملفات البلاط الملكي)

الملفات

- التسلسل ٣١١ ، الرقم ٧٣٩، ملفة القنصلية العراقية في المحمرة، ١٩٣٣/١/٤-١٩٣٣/١٢/٢٠.
- التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٧٨، ملفة زيارة شاه ايران الى العراق ، ١٩٣٣-١٩٣٦.
- التسلسل ٣١١، الرقم ١٠٩٨، ملفة العراقيون في الخارج، ١٩٢٧/١/١٧-١٩٢٧/١٠/١٨.
- التسلسل٣١١ ،الرقم ١٠٩٩، ملفة العراقيون في الخارج، ١٩٢٨/٦/٩-١٩٢٨/١٠/١١.
- التسلسل٣١١ ، الرقم ٢٥٨١، ملفة تجنس عشائر شط العرب بالجنسية الإيرانية، ١٩٢٥.
- التسلسل٣١١، الرقم ٣٣٥٧، ملفة الرحلات الملكية ، ١٩٣٠-١٩٣٣.
- التسلسل٣٢٢ ، الرقم ٧٣٨، ملفة المفوضية العراقية في طهران، ١٩٣١/١/١٤-١٩٣١ /١٢/١٧.
- التسلسل ٣١١، الرقم ٨٢١، ملفة تجاوز الموظفين الإيرانيين، ١٩٢٥/١/٢٤-١٩٢٦ /١٠/٢٩.
- التسلسل ٣١١، الرقم ٨٣٤، ملفة الحدود العراقية الإيرانية ، ١٩٣١.
- التسلسل ٣١١، الرقم ٨٣٩، ملفة الحدود العراقية–الإيرانية ، ١٩٢٧-١٩٤٠.
- التسلسل٣١١، الرقم ٩٠٥، ملفة المعاهدة العراقية–الإيرانية، ١٩٣٣-١٩٣٧.
- التسلسل٣١١ ، الرقم ٣٦٥، ملف مقررات مجلس الوزراء لشهري تموز واب ١٩٢٨.

الوثائق

- كتاب سكرتارية مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ١٥٧٥ في ١٩٢٥/٦/٢٠.

- كتاب دار الاعتماد البريطانية المرقم s o.113 in18/6/1925.
- كتاب سكرتارية مجلس الوزراء الى دار الاعتماد البريطانية س.د ١٤٤٢ في ١٩٢٥/٦/١٨.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى وزارة المستعمرات في لندن المرقم co 1128 in 24/6/1925.
- كتاب وزارة الخارجية الإيرانية الى القنصل البريطاني في بغداد المرقم ٣١١١ في ١٩٢٥/٦/١٧.
- كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ١٦٤٨ في ١٩٢٥/٧/٦ .
- رسالة المعتمد السامي في بغداد الى السفير البريطاني في طهران المرقمة ١١٢٨ في ١٩٢٥/٦/٢١.
- كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ع/١٩٤ في ١٩٢٨/٦/٩.
- كتاب مجلس الوزراء الى وزراة الداخلية المرقم ١٧٠٤ في ١٩٢٨/٦/٣٠.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى وزارة المستعمرات المرقم B.O/187 ,IN 25/6/1928.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى وزارة المستعمرات المرقم B.O/189 IN 27/6/1928.
- رسالة عبد المحسن السعدون الى المستر بوردلين السرية بتاريخ ١٩٢٨/٦/٢٧.
- كتاب مديرية شرطة البصرة الى مديرية الشرطة العامة المرقم س٥١٧ في ١٩٢٨/٧/٢٤.
- كتاب مديرية شرطة البصرة الى مديرية الشرطة العامة المرقم س ٥١٨ في ١٩٢٨/٧/٢٦.
- كتاب متصرف البصرة الى مديرية شرطة البصرة المرقم ٢٨٢ في ١٩٢٨/٧/٢٥.
- كتاب مجلس الوزراء الى متصرفية البصرة المرقم ٢١٦ في ١٩٢٨/٨/٨.
- كتاب وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء المرقم س٣٣٨٤ في ١٩٢٨/٨/٦.
- وقائع جلسة ٧ اب ١٩٢٨.
- كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦١٤ في ١٩٢٨/٨/٧، وبطيه ترجمة (رسالة المعتمد السامي في بغداد).
- كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦١٥ في ١٩٢٨/٨/٨، وبطيه ترجمة (رسالة وزير الداخلية الى المعتمد السامي في بغداد).
- كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ٦١١ في ١٩٢٨/٨/٨.
- كتاب وزارة الخارجية الى المعتمد السامي البريطاني المرقم ٥٩١ في ١٩٢٨/٨/٢.
- كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم س/٣٥٠٩ في ١٩٢٨/٨/١٣.
- كتاب الديوان الملكي الى المعتمد السامي في بغداد المرقم ، R.O 214 IN 17/8/1928.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى الديوان الملكي المرقم R.O 255 IN 17/8/1928.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم، B.O256 IN 18/8/1928
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى الديوان الملكي المرقم، R.O 222 IN 22/8/1928.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم، . B.O 268 in 22/8/1928
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى الديوان الملكي المرقم،

R.O 265 IN 30/9/1928.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم، B.O 345 IN 29/9/1928
- كتاب وزارة الخارجية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٦١ في ١٩٢٨/١٠/٨.
- كتاب وزارة الداخلية الى وزارة الخارجية المرقم ٤٤١٩ في ١٩٢٨/١٠/٩.
- كتاب وزارة الداخلية الى وزارة الخارجية المرقم س٣١٨٢ في ١٩٢٨/٧/٢٥.
- كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ١٦١٢ في ١٩٢٥/٦/٢٤.
- كتاب الداخلية الى مجلس الوزراء المرقم س٣٣٨٤ في ١٩٢٨/٨/٦.
- كتاب المعتمد البريطاني في بغداد الى السفارة البريطانية في طهران المرقم، S.O 1385 IN 13/6/1925.
- كتاب المعتمد البريطاني في بغداد الى السفارة البريطانية في طهران المرقم، S.O 1389 IN19/6/1925.
- كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ١٦٧٧ في ١٩٢٥/٧/١، وبطيه ترجمة (كتاب المعتمد السامي المرقم ٧٣١٣ في ١٩٢٥/٦/٢٩).
- برقية الديوان الملكي الى رضا شاه المرقمة ك/٣/١ في ١٤ نيسان ١٩٢٦.
- كتاب المعتمد السامي في بغداد الى الديوان الملكي المرقم، R.O 288 IN 20/10/1926.
- كتاب دار الاعتماد الى الديوان الملكي المرقم، R.O 335 IN 25/10/1926.
- كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم س٣/٢٦/٥ في ١٩٢٧/١/١٠.
- كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٢٢١ في ١٩٢٧/١/١٣ .
- كتاب مجلس الوزراء الى المعتمد السامي في بغداد المرقم ٢٢٠ في ١٩٢٧/١/١٣ .
- كتاب الداخلية الى مجلس الوزراء المرقم س٣٣٨٤ في ١٩٢٨/٨/٦.
- كتاب الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ١٧٤٧ في ١٩٣١/٤/٢١.
- تقرير مفوضية طهران المرقم ٦٣ في ١٩٣١/٤/١٥.
- تقرير المفوضية العراقية في طهران المرقم ١٨٩٢ في ١٩٣١/٥/٣، نص مقابلة المفوض العراقي مع وزير الخارجية الإيراني يوم الاحد ١٩٣١/٤/٢٦.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٤٦٥ في ١٩٣١/٤/٦.
- تقرير قنصل المحمرة المرقم ٢٥٣ في ١٩٣١/٣/٣١.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ١٦١٥ في ١٥نيسان ١٩٣١.
- تقرير قنصل المحمرة الى وزارة الخارجية المرقم ٢٥٣ في ١٩٣١/٣/٣١.
- تقرير قنصل المحمرة الى المفوضية العراقية في طهران المرقم ٢٦١ في ١٩٣١/٤/٤.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٧٠٦ في ١٩٣١/٤/١٩.
- تقرير قنصل المحمرة الى المفوضية العراقية في المحمرة المرقم ٣٨٣ في ١٩٣١/٤/١٣.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦٤٠٤ في ١٩٣١/١٢/١٧ .
- وبطيه تقرير مفوضية طهران لشهري أيلول وتشرين الأول ١٩٣١.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٠٠٤ في ١٩٣١/٥/٩.
- تقرير قنصل المحمرة لشهر اذار ١٩٣١.

- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٦٤٠٦ في ١٩٣١/١٢/١٧.
- التقرير الدوري الشهري للمفوضية العراقية في طهران لشهري أيلول وتشرين الاول١٩٣١.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٤٩١٥ في ١٩٣١/١١/١٥.
- التقرير الدوري الشهري للمفوضية العراقية في طهران لشهري تموز واب ١٩٣١.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٦٣٥ في ١٩٣١/٦/١١.
- كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية المرقم ٢٠٨ في ١٩٣١/٥/٢٦.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٢٨٤ في ١٩٣١/٥/٢٣.
- كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية المرقم ١١٨ في ١٩٣١/٥/٥.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢١٠١ في ١٩٣١/٥/١٣.
- تقرير قنصل المحمرة لشهر نيسان ١٩٣١.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٦٨٦٣ في ١٩٣٣/٧/٢٤.
- تقرير قنصلية كرمنشاه لشهري مايس وحزيران ١٩٣٣.
- كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٢٠٠٤ في ١٩٣١/٥/٩ .
- كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج١٩٥ في ١٩٣٢/٣/٢٨.
- كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج١٩٦ في ١٩٣٢/٣/٢٨.
- كتاب المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية المرقم ٤٨٩ في ١٩٣٢/٤/٧.
- تقرير القنصلية العراقية في المحمرة المرقم ٦/٥٠٦ في١٩٣٢/١٢/١٤.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٠٩ في ١٩٣٣/١/٤.
- تقرير القنصلية العراقية في المحمرة المرقم ٦/٥٠٦ في١٩٣٢/١٢/١٤.
- كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية س ٣/٥٠٠ في ١٩٣٣/١/١٢.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٢٠٩ في ١٩٣٣/١/١٠.
- تقرير المفوضية العراقية في طهران لشهر كانون الأول ١٩٣٢.
- كتاب الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٥٢٤ في ١٩٣٣/١/٢١.
- تقرير قنصل المحمرة المرقم ٦/٢٨ في ١٩٣٣/١/١١.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٨٤٩ في ١٩٣٣/٢/٤.
- تقرير قنصلية المحمرة المرقم ٦/٥٢ في ١٩٣٣/١/٢٥.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٣٤٤ في ١٩٣٣/٢/١٨ .
- وبطيه تقرير قنصلية المحمرة المرقم ٦/٨٨ في ١٩٣٣/٢/١٣.
- كتاب القنصلية العراقية في المحمرة الى وزارة الخارجية المرقم ٦/١٢٩ في ١٩٣٣/٢/٢٣.
- كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٠٨ في ١٩٣٣/٢/١٢.
- تقرير قنصلية المحمرة عن شهر رمضان المبارك ١٩٣٣ .
- تقرير كرمنشاة الى المفوضية العراقية في طهران المرقم س٥١٧ في ١٩٣٣/١٢/٢٠.

٢. الوثائق المنشورة:

١. وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٢٤،(بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٢٥).

٢. ترجمة التقرير البريطاني عن سير الإدارة في العراق ١٩٣٠-١٩٣١. "العالم العربي&quot؛ (جريدة)، بغداد، العدد ٣٢٦٤.

ج. المصادر :

١. توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ،(لندن: دار رياض الريس للنشر،١٩٨٧).
٢. جميل موسى النجار، العلاقات العثمانية–الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها عليه ١٨٢٣-١٨٧٥،(بيروت : دار الرافدين،٢٠١٦)
٣. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى سنة١٩٢٠،ط٦،(بغداد: دار الشؤون الثقافية،١٩٩٢).
٤. ..... ، تاريخ العراق السياسي الحديث،ط٧،(بيروت: دار الرافدين، ٢٠٠٨) .
٥. عبد الشهيد الياسري، البطولة في ثورة العشرين،(النجف: مطابع النعمان،١٩٦٦).
٦.علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودورة السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق ١٨٨٢- ١٩٣٣،(بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠).
٦. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لأمارة عربستان العربية ، تقديم احمد عبد الرحيم مصطفى، (القاهرة: دار المعارف،١٩٧١).
٧. مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث،(لندن: دار الحكمة،٢٠٠٥)،ج١.

المجلات

افاق عربية ،العدد ٣ السنة ١٩٨٨.

Qayimat almasadir

a. alwathayiq ghayr almanshura (milafaat albalat almalkii)

files:

1. altasalsul 311 , alraqm 739, milafat alqunsulia aleiraqia fi almuhamarata, 4/1/1933-20/12/1933.
2. altasalsul 311, alraqm 1078, milifat ziarat shah ayran alaa aleiraq , 1933-1936.
3. altasalsul 311, alraqm 1098, milifat aleiraqiuwn fi alkhariju, 17/1/1927-18/10/1927.
4. altasalsalu311 ,alraqm 1099, milifat aleiraqiuwn fi alkhariju, 9/6/1928-11/10/1928.
5. altasalsal311 , alraqm 2581, milifat tajanus eashayir shati aleara bbi aljinsiatal 'iiraniati, 1925.
6. altasalsal311, alraqm 3357, milifat alrihlat almalakiat , 1930-1933.
7. altasalsal322 , alraqm 738, milafat almufawadiat aleiraqiat fi tahran, 14/1/1931-17/12/ 1931.
8. altasalsul 311, alraqm 821, milifat tajawuz almuazafin al'iiraniiyna, 24/1/1925-29/10/ 1926.
9. altasalsul 311, alraqm 834, milafat alhudud aleiraqiatal' iiraniat , 1931.
10. altasalsul 311, alraqm 839, milafat alhudud aleiraqiati-al'iiraniat , 1927-1940.
11. altasalsal311, alraqm 905, milifat almueahadat aleiraqiati-al'iiraniati, 1933-1937.
12. altasalsal311 , alraqm 365, milaf umuqararat majlis alwuzara' lishahray tamuwz wab 1928.

Alwathayiq:

1. Kitab sikirtariat majlisalwuzara' alaa wizarat aldaakhiliat،almuraqam 1575 fi 20/6/1925.
2. Kitab daraliaetimadalbiritaniat ،almuraqam s o.113 in18 / 6/1925.
3. Ktab sikirtariat majlisalwuzara' alaa dar aliaetimadalbiritaniatsa,almuraqm S D 1442 fi 18/6/1925.
4. Ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa wizarat almustaemarat fi landan,almuraqam co 1128 in 24/6/1925.
5. Ktab wizarat alkharijiatal'iiraniat alaa alqunsula lbiritaniu fi Baghdad,almuraqam 3111 fi 17/6/1925.
6. Ktab majlisalwuzara' alaa aldiywan almalakii,almuraqam 1648 fi 6/7/1925.
7. Risalat almuetamad alsaami fi Baghdad alaa alsafir albiritaniu fi tahran,almuraqam 1128 fi 21/6/1925.
8. Ktab aldiywan almalakii alaa sikirtariat majlisalwuzara' almuraqam /194 fi 9/6/1928.
9. Ktab majlis alwuzara' alaa wazarat aldaakhiliat,almuraqam 1704 fi 30/6/1928.
10. Ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa wizarat almustaemarat, almuraqam B.O/187 ,IN 25/6/1928.
11. ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa wizarat almustaemarat almuraqam B.O/189 IN 27/6/1928.
12. risalate abdalmuhsin alsaedun alaa almistar burdlin alsiriyat bitarikh 27/6/1928.
13. ktab mudiriat shurtata lbasrat alaa mudiriat alshurtat aleamat almuraqam si517 fi 24/7/1928.
14. ktab mudiriat shurtat albasrata laa mudiriata lshurtat aleamat almuraqam s 518 fi 26/7/1928.
15. kitab mutasarifa lbasrat alaa mudiriat shurtat albasrat almuraqam 282 fi 25/7/1928.
16. kitab majlisalwuzara' alaa mutasarifiat albasrat almuraqam 216 fi 8/8/1928.
17. ktab wizarat aldaakhiliat alaa majlis alwuzara' almuraqam ,s 3384 fi 6/8/1928.
18. waqayie jilsat 7 ab 1928.
19. ktab wizarat aldaakhiliat alaa sikirtariat majlisalwuzara' almuraqam 614 fi 7/8/1928, wabatih tarjama (risalat almuetamad alsaami fi baghdad).
20. kitab wizarat aldaakhiliat alaa sikirtariat majlisalwuzara' almuraqam 615 fi 8/8/1928, wabatih tarjama (risalat wazir aldaakhiliat alaa almuetamad alsaami fi baghdad).
21. ktab wazarat alkharijiat alaa aldiywan almalakii ,almuraqam 611 fi 8/8/1928.
22. ktab wizarat alkharijiat alaa almuetamid alsaami albiritanii, almuraqam 591 fi 2/8/1928.

23. ktab wizarat aldaakhiliat alaa sikirtariat majlisalwuzara' almuraqam sa/3509 fi 13/8/1928.
24. ktab aldiywan almalakii alaa almuetamid alsaami fi Baghdad,almuraqam R.O 214 IN 17/8/1928.
25. ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa aldiywan almalakii almuraqam R.O 255 IN 17/8/1928.
26. ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam, B.O256 IN 18/8/1928
27. ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa aldiywan almalakii almuraqamu, R.O 222 IN 22/8/1928.
28. ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam, B.O 268 in 22/8/1928 .
29. ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa aldiywan almalakii almuraqamu, R.O 265 IN 30/9/1928.
30. kitab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam, B.O 345 IN 29/9/1928.
30. ktab wizarat alkharijiat alaa wizarat aldaakhiliat ,almuraqam 861 fi 8/10/1928.
31. ktab wizarat aldaakhiliat alaa wizarat alkharijiat,almuraqam 4419 fi 9/10/1928.
32. ktab wizarat aldaakhiliat alaa wizarat alkharijiat , almuraqam, s 3182 fi 25/7/1928.
33. kitab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii ,almuraqam 1612 fi 24/6/1925.
34. ktab wizarat aldaakhiliat alaa majlis alwuzara', almuraqam s3384 fi 6/8/1928.
35. ktab almuetamad albiritanii fi Baghdad alaa alsifar atalbiritaniat fi tahran,almuraqamu, S.O 1385 IN 13/6/1925.
36. ktab almuetamad albiritanii fi Baghdad alaa alsifar atalbiritaniat fi tahran, almuraqamu, S.O 1389 IN19/6/1925.
37. ktab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii , almuraqam 1677 fi 1/7/1925, wabatih tarjama (ktab almuetamad alsaami almuraqam 7313 fi 29/6/1925).
38. barqiat aldiywan almalakii alaa rida shah almuraqamatka/1/3 fi 14 nisan 1926.
39. ktab almuetamad alsaami fi Baghdad alaa aldiywan almalakii , almuraqamu, R.O 288 IN 20/10/1926.
. 40 ktab dar aliaetimad alaa aldiywan almalakii ,almuraqamu, R.O 335 IN 25/10/1926.

41. ktab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam sa3/5/26 fi 10/1/1927.
42. kitab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii ,almuraqam 221 fi 13/1/1927 .
43. kitab majlis alwuzara' alaa almuetamad alsaami fi Baghdad , almuraqam 220 fi 13/1/1927.
44. ktab wizart aldaakhiliat alaa majlisalwuzara', almuraqam s3384 fi 6/8/1928.
45. ktab wizart alkharijiat alaa aldiywan almalakii , almuraqam 1747 fi 21/4/1931.
46. taqrir almufawadiat aleiraqiat fi tahran, almuraqam 63 fi 15/4/1931.
47. taqrir almufawadiat aleiraqiat fi tahran ,almuraqam 1892 fi 3/5/1931, nasi muqabalat almufawad aleiraqi imae wazir alkharijiatal 'iiranii yawm alahid 26/4/1931.
48. kitab wizarat alkharijiat alaa sikirtariat majlis alwuzara' ,almuraqam 1465 fi 6/4/1931.
49. taqrir qunsulal muhamarat, almuraqam 253 fi 31/3/1931.
50. kitab wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 1615 fi 15nisan 1931.
51. taqrir qunsul almuhamarat alaa wizarat alkharijiat, almuraqam 253 fi 31/3/1931.
52. taqrir qunsul almuhamarat alaa almufawadiat aleiraqiat fi tahran, almuraqam 261 fi 4/4/1931.
53. ktab wizarat alkharijiat alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam 1706 fi 19/4/1931.
54. taqrir qunsul almuhamarat alaa almufawadiat aleiraqiat fi tahran almuraqam. 383 fi 13/4/1931.
55. ktab wizarat alkharijiat alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam 6404 fi 17/12/1931.
wbtih taqri rmufawadiat tahran lishahray 'aylul wa tishrinal'awal 1931.
56. ktabwizaratalkharijiatalamajlisalwuzara' almuraqam 2004 fi 9/5/1931.
57. taqrir qunsul almuhamirat lishahr adhar 1931.
58. ktab wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 6406 fi 17/12/1931.
59. altaqrir aldawri ualshahriu lilmufawadiat aleiraqiat fi tahran lishahray 'aylul watishrin alawl1931.
61. wizarat alkharijiat alaa majlisalwuzara' almuraqam 4915 fi 15/11/1931.
62. altaqrir aldawri ulilmufawadiat aleulya aleiraqiat min tammwzyuliu 1931.
63. wizaratalkharijiatalamajlisalwuzara' almuraqam 2635 fi 11/6/1931.
64. almufawadiataleiraqiat fi wizaratalkharijiataleiraqiati.
65. kitab wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 2284 fi 23/5/1931.
66. kitab almufawadiat aleiraqiat fi wizarat alkharijiat aleiraqiati.

67. wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 2101 fi 13/5/1931.
68. taqrir qunsul almuhamirat lishahr nisan 1931.
69. wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 6863 fi 24/7/1933.
70. taqrir qunsuliat karmanshah lishahray mayis wahuzayran 1933.
71. kitab wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 2004 fi 9/5/1931.
72. kitab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam j 195 fi 28/3/1932.
73. kitab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam j 196 fi 28/3/1932.
74. taqrir almufawadiat aleiraqiat alaa wizarat alkharijiat aleiraqiati.
75. taqrir alqunsuliat aleiraqiat fi almuhamarat ,almuraqam 506/6 fi 14/12/1932.
76. kitab wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara', almuraqam 109 fi 4/1/1933.
77. taqrir alqunsuliat aleiraqiat fi almuhamarat, almuraqam 506/6 fi 14/12/1932.
78. kitab aldiywan almalakii alaa wizarat alkharijiat,almuraqam s 500/3 bitarikh 12/1/1933.
79. kitab wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 209 fi 10/1/1933.
80. taqrir almufawadiat aleiraqiat fi tahran lishahr kanunal'awal 1932.
81. kitab wizart alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 524 fi 21/1/1933.
82. taqrir qunsul almuhamarat, almuraqam 28/6 fi 11/1/1933.
83. kitab wizarat alkharijiat alaa majlis alwuzara' almuraqam 849 fi 4/2/1933.
84. taqrir qunsuliat almuhamarat ,almuraqam 52/6 fi 25/1/1933.
85. kitab wizarat alkharijiat alaa majlisalwuzara' , almuraqam 1344 fi 18/2/1933.
Wabatih taqrir qunsuliat almuhamarat almuraqam 88/6 fi 13/2/1933.
86. kitab qunsuliat almuhamarat alaa wzarat alkharijiatal' ,almuraqam 129/6 fi 23/2/1933.
88. kitab wizarat alkharijiat alaa wizarat majlis alwuzara' almuraqam 1108 fi 12/2/1933.
89. taqrir qunsuliat almuhamarat ean shahr Ramadan almubarak 1933.
90. taqrir qunsuliat karmanshah alaa almufawadiat aleiraqiat fi tahran almuraqam s 517 fi 20/12/1933.
bi. alwathayiq almanshurati:
1. wizarat aleadl , alqawanin wal' anzimat aleiraqiat lisanat 1924 , (baghdad: matbaeat alhukumat , 1925).
2. tarjamat albiritanii ean sayral'iidarat fi aleiraq 1930-1931. "alealam alearabii" (jaridati) , baghdad , aleadad 3264.
ja. almasadiri:
1.tawfiq alsuwaydii, wujuh eiraqiat eabra ltaarikh,(landan: dar riad alrayis lilnashri,1987).
2. jamil musaa alnajar, alealaqat aleuthmaniata-al'iiraniatta tawuratiha watathir ale Iraq aleuthmanii fiha waineikasiha ealayh 1823-1875,(birut : dar alraafidin,2016)

3. eabd alrazaaq alhasni, althawrat aleiraqiat alkubraa sunatu1920,ta6,(baghdad: dar alshuwuwn althaqafiati,1992).
4. …….,tarikh aleiraq alsiyasiu alhadith,t7,(birut: dar alraafidin, 2008) .
5.eabd alshahid alyasri, albutulat fi thawrat aleishrinu,(alnjif: matabie alnieman,1966).
6.eala' jasim muhamad, almalik faysalal' awal hayaatuh wadawrat alsiyasii fi althawrat alearabiat w asuria w aleiraq 1882- 1933,(baghdad: manshuratmaktabatalyaqazatalearabiat, 1990).
7. mustafaa eabd alqadir alnajaar , altaarikh alsiyasiu li'amarat earbi stan alearabiat , taqdim ahmad eabd alrahim mustafaa, (alqahirata: dar almaearifi,1971).
8. mir basariun , aelam alsiyasat fi aleiraq alhidithi,(landan: dar alhikmati,2005),ju1.
almajalaat
afaq earabiat ,aleadad 3 alsanat 1988.